Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.18/Rev.1
البند 11(د) من جدول الأعمال

11 September 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10–12 سبتمبر/أيلول 2003

جمهورية غامبيا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة البلد		**iv**
موجز تنفيذي		**vi**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**1**
	ألف – الخلفية الاقتصادية للبلد	1
	باء – القطاع الزراعي والتنمية الريفية: الفرص والقيود	3
	جيم – ظروف الفقر الريفي: الفرص والقيود	8
	دال – الاستراتيجية الوطنية لاستئصال الفقر الريفي	9
ثالثا –	**الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في غامبيا**	**9**
	ألف – عمليات الصندوق الجارية والسابقة في غامبيا	9
	باء – الدروس المستفادة	12
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**14**
	ألف – الطابع الاستراتيجي للصندوق وتوجهاته المقترحة	14
	باء – الفرص الرئيسية للابتكارات وتدخلات المشروع	14
	جيم – النطاق وإمكانات إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	16
	دال – الفرص المتاحة لإقامة صلات مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى	17
	هاء – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	19
	واو – مجالات الحوار بشأن السياسات	20
	زاي – الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل المستمر	20

APPENDIXES **الذيـــول**

الصفحة

1 **I. COUNTRY DATA**

الأول – البيانات القطرية

2 **II. LOGICAL FRAMEWORK**

الثاني – الإطار المنطقي

3 **III. STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS ANALYSIS**

الثالث – تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

4 **IV. IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME**

الرابع – اتجاهات الصندوق العامة بالنسبة للبرنامج القطري المقترح

5 **V. ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT: ONGOING AND PLANNED**

الخامس – أنشطة الجهات المشاركة الأخرى في التنمية: الجارية والمقترحة

6 **VI. PROFILES OF PROJECT IDEAS**

السادس – ملخصات أفكار المشروعات

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دلاسي
1.00 دولار أمريكي	=	19 دلاسي
1.00 دلاسي	=	0.053 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية غامبيا

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة البلد

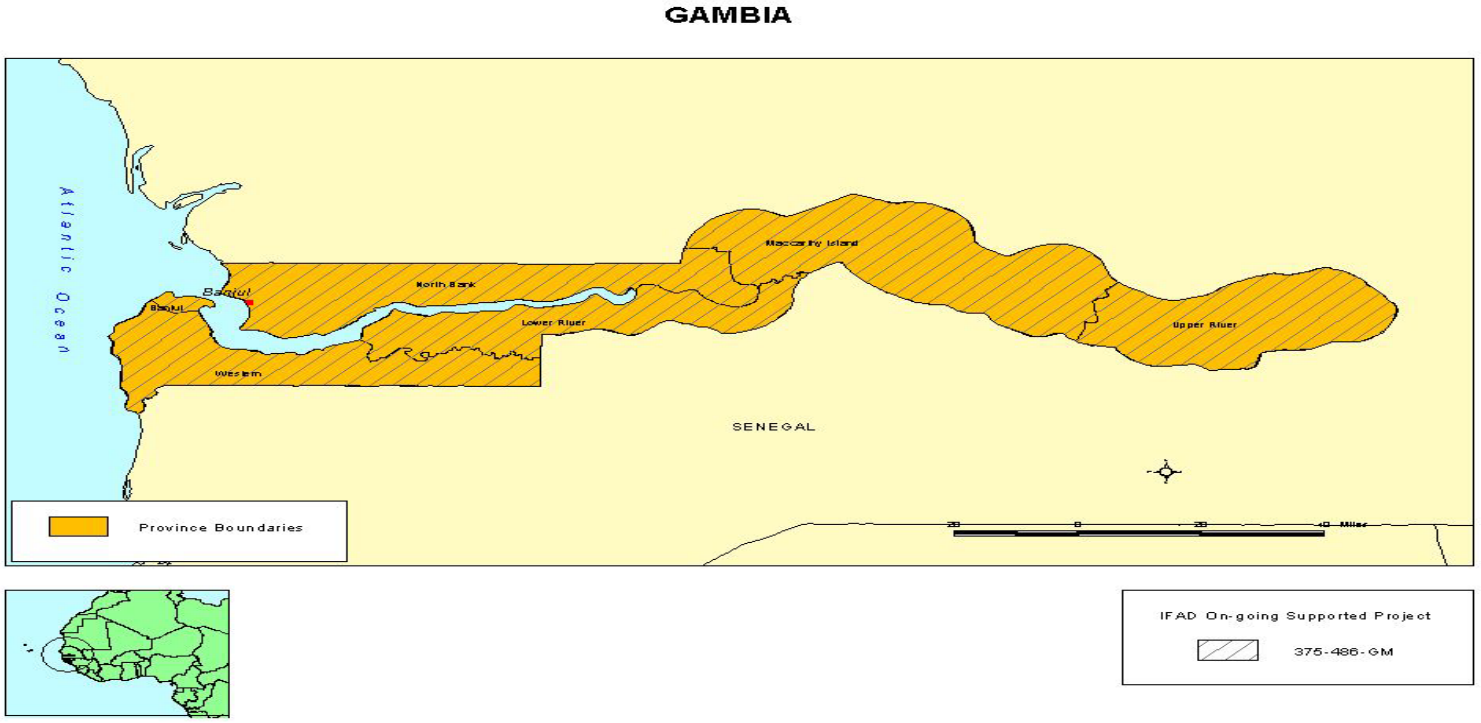

Source: IFAD
The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض لحافظة الصندوق

رقم القرض	اسم المشروع	شروط القرض	قيمة القرض/ المنحة (بالدولارات الأمريكية	تاريخ الإقرار	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال	المؤسسة المتعاونة	الوضع
77	مشروع أصحاب الحيازات الصغيرة في جاهالي وبانتشار	تيسيرية للغاية	4 050 000	17 Dec 81	20 Oct 82	30 Jun 92	مصرف التنمية الأفريقي	أقفل
144	مشروع التنمية الزراعية – المرحلة الثانية	تيسيرية للغاية	4 750 000	04 Apr 84	06 Nov 84	30 Jun 93	البنك الدولي	أقفل
S-21	مشروع التحكم في المياه على النطاق الصغير	تيسيرية للغاية	2 850 000	05 Dec 89	17 Dec 90	30 Jun 97	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات	أقفل
312	مشروع الخدمات الزراعية	تيسيرية للغاية	2 550 000	02 Dec 92	02 Nov 93	30 Jun 99	البنك الدولي	أقفل
375	برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة	تيسيرية للغاية	3 400 000	12 Apr 95	27 May 97	30 Jun 04	مصرف التنمية الأفريقي	جاري
486	مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمعات المحلية	تيسيرية للغاية	6 600 000	02 Dec 98	14 July 99	31 Dec 05	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	جاري
Total	Six projects							

جمهورية غامبيا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

موجز تنفيذي

تعد جمهورية غامبيا من أشد بلدان العالم فقرا، حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي نحو 320 دولارا أمريكيا. وقد تفاقمت أوضاع الفقر كثيرا في التسعينات بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية. ويعيش 47 في المائة من السكان حاليا تحت الخط الوطني للفقر، ويعاني 30 في المائة من الفقر المدقع أو يعيشون تحت خط الفقر الغذائي. وظل الفقر كما كان ظاهرة ريفية، حيث تعمل نسبة 91 في المائة ممن يعانون من الفقر المدقع و 72 في المائة من الفقراء في مجال الزراعة. وأسباب الفقر الريفي هي: (أ) انخفاض خصوبة التربة وتدهورها؛ (ب) انخفاض الانتاجية واليد العاملة الزراعية؛ (جـ) ضعف إمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية (الأرض والمياه)؛ (د) ضعف أداء أسواق المدخلات والمنتجات؛ (هـ) انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالفول السوداني والأرز التايلاندي المكسور؛ (و) ضعف أداء المؤسسات الريفية (بما في ذلك المؤسسات الائتمانية) وقصور الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (ز) تقلب غلة المحاصيل بنسبة تصل إلى 40 في المائة حسب الأحوال الجوية. وقد وقع المزارعون الفقراء أسرى حلقة مفرغة من التعرض للمخاطر المرتبطة بالفقر وانخفاض معدل استخدام المدخلات وانخفاض الإنتاجية والدخل. ونجم عن إجراءات التصحيح الهيكلي ظهور مشكلة ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وتقلب أسواق المنتجات الذي يعرقل استخدام الابتكارات التكنولوجية، على الأقل مؤقتا. ويضطر فقراء الريف عادة إلى الإنتاج الموجه للاستهلاك الأسري مع بيع ما قد يتوفر لهم من فائض بأسعار زهيدة.

في الفترة 2000 – 2002 وضعت غامبيا الاستراتيجية الثانية لتخفيف وطأة الفقر التي تعتبر أيضا الوثيقة الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر. وتتبع هذه الاستراتيجية نهجا ذا شقين: (أ) اتخاذ الإجراءات في القطاعات الرئيسية الثلاثة (الزراعة والصحة والتعليم) للحد من الفقر؛ (ب) تحقيق نمو الاقتصاد الكلي بغرض تحقيق نتائج ملموسة لهذه الإجراءات. ويتيح الاستقرار الحالي للاقتصاد الكلي فرصة لكي تدعم الحكومة ما حققته برامج النمو المتعاقبة من نجاحات والشروع في النمو المواتي للفقراء. وتتفق الاستراتيجية الثانية لتخفيف وطأة الفقر مع استراتيجية الصندوق في مجال الحد من الفقر في الإقليم. وسوف تركز عمليات الصندوق المقبلة على عناصر الاستراتيجية المتعلقة بالمناطق الريفية التي تؤثر في القاعدة السكانية من خلال مساعدة سكان الريف ودعم منظمات المزارعين المحلية (بما في ذلك منظمات التمويل الريفي).

يعتبر تنويع الإنتاج الزراعي بعيدا عن إنتاج الفول السوداني حجر الزاوية في استراتيجية تخفيف وطأة الفقر الريفي. وتكمن القيود التي تعرقل تنويع إنتاج مزارعي غامبيا في تقلب الطلب على منتجاتهم واستيراد الأغذية بأسعار

منافسة من منطقة البنجول الكبرى التي تشكل السوق الرئيسية للإنتاج الاستهلاكي، كما تشكل ميناء بحريا لا يضع حواجز كبيرة أمام الواردات. وتعتبر منتجات أرز الأراضي المنخفضة، والحيوانات المجترة الصغيرة، والدواجن، والكاشيو، والخضر والفاكهة والمنتجات المتميزة الأخرى (مثل الأرانب وعسل النحل ومنتجات الألبان في الأراضي المحيطة بالمناطق الحضرية) خيارات إنتاجية مهمة يمكن أن تحسن من حالة الأمن الغذائي الأسري وتحد من الفقر في الأجل المتوسط.

مول الصندوق ستة مشروعات في غامبيا منذ عام 1982، وبلغ مجموع التزاماته لهذه القروض 30.4 مليون دولار أمريكي. ويوجد الآن مشروعان، هما برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة، ومشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمعات المحلية، قيد التنفيذ. ويهدف برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة إلى تنمية إنتاج أرز المنخفضات والتوسع في استخدام الأساليب الزراعية الاقتصادية قليلة المدخلات. ويشترك مصرف التنمية الأفريقي في تمويل هذا البرنامج الذي يعتبر تكملة لجهود جهات مانحة أخرى في مجال زراعة الأرز. ويهدف مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمعات المحلية إلى: (أ) تبسيط وتوسيع نطاق الخدمات المالية الريفية؛ (ب) تعزيز مجموعات المزارعين حتى يمكنها القيام بأنشطة العون الذاتي. ويخضع هذا المشروع للإشراف المباشر من الصندوق. والمشروعان موجهان نحو تلبية طلبات المستهدفين ويتبعان نهجا تشاركيا في التخطيط والتنفيذ. ويعتمد تنفيذ الأنشطة على مقدمي الخدمات، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بموجب عقود.

الدروس المستفادة من نشاط الصندوق في غامبيا هى: (أ) شملت جميع مشروعات الصندوق عمليات نموذجية ابتكارية يمكن توسيع نطاقها، وكان بعضها يشكل الأساس الذي تقوم عليه مشروعات جديدة بعد فترة الاختبار؛ (ب) نجحت زراعة أرز المنخفضات التي تعتمد على إدارة المياه واستغلال ظاهرة المد والجزر، ومواءمة الإرشاد، ولا يزال طلب المجموعات المستهدفة على هذه الابتكارات مرتفعا؛ (جـ) يعتبر التحسين المتدرج لنظم الزراعة الانتشارية التقليدية تحسنا فعالا ومستداما؛ (د) ترتبط بعض مشكلات التنمية في الأراضي المنخفضة بالمشكلات المتعلقة بالتنمية في أراضي المرتفعات المجاورة لها؛ (هـ) تعتبر رابطات الادخار والائتمان القروية أداة مناسبة لتقديم الخدمات المالية الريفية إلى صغار المزارعين؛ (و) يؤثر الدعم المقدم للتنظيم الفعال لقطاع تمويل القروض الصغيرة تأثيرا جيدا في استدامة هذا القطاع؛ (ز) يتعين إعداد وثيقة عن السياسة الوطنية لتقديم الائتمانات الصغرى؛ (ح) يضم مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي وحدة صغيرة مستقلة نسبيا لدعم المشروع وتؤدي عملها في مجال تعجيل الإجراءات وتتولى المسؤولية عن التعاقد مع جهات التنفيذ، وحققت نتائج تبدو إيجابية للوهلة الأولى؛ (ط) المنافسة بين الجهات المعنية بالتنفيذ ليست واضحة في بلد صغير كهذا، وهذه نقطة لا تزال محل اهتمام، وينبغي رصد تكاليف موردي الخدمات وفعاليتهم التكاليفية.

تتألف الاتجاهات الرئيسية لأنشطة الصندوق المقبلة في غامبيا من: (أ) تعزيز ومواصلة مبادرات الصندوق الناجحة (تقديم الائتمانات الصغيرة، وتطوير مجموعات العون الذاتي التي تبادر المجتمعات المحلية بتشكيلها، وتنمية زراعة أرز الأراضي المنخفضة) من خلال تقديم قروض جديدة لهذا الغرض؛ (ب) إدماج العناصر الابتكارية التي تم

اختبارها من قبل أثناء المراحل التجريبية في الأنشطة الجديدة؛ (جـ) تنفيذ مشروعات تجريبية لاختبار النهج الجديدة (تنمية المشروعات الريفية، وتنويع الإنتاج وتسويقه)؛ (د) تدعيم منظمات المزارعين والمنظمات المجتمعية. وقد تأكدت هذه الاختيارات خلال حلقة عمل حضرها أصحاب الشأن. وسيركز الصندوق جهوده على الأنشطة التي يمكن توسيع نطاقها والتي يمكن أن يقوم فيها الصندوق بدور قيادي. وتمثل إقامة شراكات استراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى جزءا من هذه الاستراتيجية.

في ما يلي الفرص المتاحة للابتكارات وأنشطة المشروعات: (أ) التمويل الريفي، حيث يمكن للصندوق أن يقدم الدعم على الصعيد الوطني للتعجيل بخطى النمو المادي، البطيء حاليا، للرابطات القروية للادخار والائتمان من خلال التركيز على بناء القدرات وتحقيق التكامل بين شبكات هذه الرابطات وتشكيل جهاز شامل لها (مؤسسة مالية تقدم الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية الأخرى) ودعم الجهود التنظيمية التي تبذلها الحكومة، والتنسيق بين الجهات المانحة؛ (ب) الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، ويتضمن هذا الخيار المضي في تنمية زراعة الأرز في الأراضي المنخفضة وبناء مجموعة من الأنشطة التكميلية التي تدور حول هذا الهدف الرئيسي، بما في ذلك التنمية في المرتفعات المجاورة وما يتصل بذلك من تنويع الإنتاج والنهوض بالمجتمعات المحلية؛ (جـ) اختبار نماذج للمشروعات الريفية الصغيرة والتسويق في المناطق الريفية التي يمكنها أن تسهم في تنويع مصادر الدخل.

سيعتمد تنفيذ المشروعات المقبلة اعتمادا كبيرا على المنظمات غير الحكومية والمنظمات والمجموعات المجتمعية ورابطات المزارعين والوكالات المختصة والمؤسسات المالية ذات الخبرة التي تمارس عملياتها على مستوى القرى. ويتطلب الأمر بناء قدرات المعنيين بالتنفيذ والمنظمات المجتمعية وتعزيزهما وينبغي للعمليات المقبلة أن تشجع على زيادة المنافسة بين مقدمي الخدمات تحقيقا لفعالية التكاليف، مع الأخذ في الاعتبار أن الهدف النهائي ينبغي أن يكون هو تمكين فقراء الريف من الحصول بشكل فعال وسهل على الخدمات الريفية بدلا من التركيز على تعزيز إمكانات مقدمي الخدمات.

من المقترح تصميم المشروعين بحيث تبلغ مدة تنفيذهما ما بين سبع وثماني سنوات، مع البدء بعدد محدود من الأنشطة الأساسية التي أثبتت قدرتها على حفز الطلب، مثل التنمية المتكاملة لمستجمعات المياه مع البدء بالتنمية في الأراضي المنخفضة، وتقديم الائتمانات الصغيرة، والتنمية المجتمعية، وتقديم الخدمات الريفية، وتنويع الإنتاج. وأدت الهياكل الابتكارية لإدارة مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي إلى تحسين إدارة المشروع. وسوف يتم الحفاظ على هذا المفهوم وتحسينه في المسقبل.

سوف تتألف الحافظة القطرية في السنوات العشر القادمة من برنامجين قطريي النطاق كحد أقصى. وسوف يكون هذان البرنامجان بمثابة متابعة لبرنامج التنمية في الأراضي المنخفضة ومشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي. ويمكن للبرنامج الأول أن يشمل إدارة الأراضي المنخفضة والتنمية في المرتفعات المجاورة لها. ويمكن أن يشمل البرنامج الثاني تقديم التمويل الريفي (الائتمان والادخار) والمبادرات المجتمعية وتنويع الأنشطة

الزراعية وغير الزراعية. وتنفق مشروعات الصندوق في غامبيا حاليا 1.6 مليون دولار أمريكي في السنة (من قروض الصندوق فقط). وتتضمن الاستراتيجية متوسطة الأجل المقترحة الحفاظ على المستوى الحالي للإقراض. ويعني ذلك تقديم مساعدة مالية قدرها 15 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات السبع أو الثماني القادمة للمشروعين.

يبحث الصندوق مع البنك الدولي، منذ عام 2000، إمكانية المشاركة في تمويل برنامج للتنمية الريفية يقوم على المجتمع المحلي. وحدد مصرف التنمية الأفريقي لهذا الغرض مشروعا للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه في يونيو/ حزيران 2002 لتكملة برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة. وينبغي أن يوضع التعاون المقبل بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي في الاعتبار لدى وضع البرامج الجديدة.

جمهورية غامبيا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 – الوثيقة الحالية هي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2002 التي أعدها الصندوق من أجل غامبيا. وتتيح هذه الوثيقة للصندوق قاعدة للحوار بشأن السياسات والتنسيق بين الجهات المانحة التي تشمل أيضا الحكومة وشركاء التنمية والمستفيدين، كما توفر الأساس الذي يقوم عليه وضع خطة عمل الصندوق في غامبيا على مدى فترة تتراوح بين 10 و 15 سنة قادمة. وكان الصندوق قد وضع أول وثيقة للفرص الاستراتيجية القطرية في مايو/ آيار 1997، بالتشاور مع جميع أصحاب الشأن. وفى عام 2002 جاء إعداد أصحاب الشأن لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية والتيقن منها في الوقت المناسب بفضل قيام الحكومة بتحديث وثيقة استراتيجية الحد من الفقر/ استراتيجية تخفيف وطأة الفقر الثانية التي شملت وضع "سياسة قطاع الموارد الزراعية والطبيعية (2001–2002) ". فضلا عن ذلك سوف ينتهي تنفيذ برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة ومشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي في عامي 2004 و 2005 على التوالي. وقد تم إجراء استعراض منتصف المدة للمشروعين في عام 2002.

2 – خلال فترة إيفاد بعثة الاستعراض الأولى للبلاد في يوليو/ تموز 2002 تم التشاور مع الحكومة وأصحاب الشأن وموظفي المشروعات والمستفيدين والقطاع الخاص ومجتمع الجهات المانحة. وتم تنظيم زيارات ميدانية لجميع الشعب الإدارية في المناطق الريفية في غامبيا. وبناء على هذه المشاورات تم إعداد مسودة لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية وعرضها على جميع الأطراف المعنية للتعليق عليها. وفى 17 – 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2002، عقدت حلقة عمل في بانجول لاستعراض هذه المسودة حضرها ممثلو منظمات المزارعين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحكومة. وقد أدمجت توصيات حلقة العمل هذه في النسخة النهائية من الوثيقة. وقامت الاستراتيجية المتعلقة بالفقر الريفي والحد من الفقر، كما تضمنتها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، على أساس استراتيجية الحد من الفقر/ استراتيجية تخفيف وطأة الفقر الثانية التي أعدتها الحكومة باتباع نهج تشاركي طويل الأجل.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية

3 – غامبيا[1] بلد صغير مسطح التضاريس وتبلغ مساحته 689 10 كيلو مترا مربعا، وتقع على ساحل الأطلسي غربي أفريقيا وتحدها جمهورية السنغال من ثلاثة جوانب وتمتد الحدود بينهما إلى 375 كيلو مترا بعرض 30 كيلو مترا

[1] تنقسم غامبيا إداريا إلى بلديتين هما العاصمة، بانجول، والمجلس البلدي– بجانب خمس مقاطعات إدارية هي المقاطعة الغربية، ومقاطعة النهر الأسفل، ومقاطعة الضفة الشمالية، ومقاطعة النهر الوسطى، ومقاطعة النهر العليا. وتنقسم المقاطعات إلى 35 قسما و 1870 قرية.

في المتوسط، وتقع كلها على ضفاف نهر غامبيا. ويبلغ مجموع السكان 000 336 1 نسمة[2] كما تبلغ الكثافة السكانية 121 فردا/ كيلو متر مربع. وتعتبر غامبيا من أكثر بلدان أفريقيا كثافة في السكان، كما أنها تعد من أكثر بلدان العالم فقرا. وقد صنف جدول التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غامبيا في الترتيب 149 من بين 161 بلدا، حيث بلغ رقم الجدول الخاص بها 0.396 نقطة. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 320 دولارا أمريكيا. وفيما بين تعدادي 1983 و 1993 بلغ معدل نمو السكان 4.2 في المائة في السنة. وبلغ معدل النمو الطبيعي 2.9 في المائة ومعدل الهجرة الداخلية 1.3 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع معدل اللاجئين. ويقدر النمو السكاني في الوقت الراهن بما يتراوح بين 3 في المائة و 4 في المائة في السنة. ومن المتوقع أن يزيد عدد السكان إلى الضعف مرة أخرى خلال الخمس عشرة سنة القادمة. ويبلغ معدل العمر المرتقب عند الميلاد 53 سنة مقارنة بمعدل 55 سنة في المتوسط في أفريقيا. وتظل الإصابة بالملاريا ونقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز أكبر مشكلة صحية تواجه البلاد.

4 – **أوضاع النساء** – يشير تحليل أوضاع النساء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001) ممن تتراوح أعمارهن بين 18 و 49 عاما إلى: (أ) عدم المساواة في مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية الاقتصادية؛ (ب) يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء نصف المعدل بين الرجال بالرغم من ارتفاع المعدل من 21 في المائة إلى 25 في المائة في الفترة ما بين 1991 و 1998؛ (جـــ) معدل وفيات الأمهات عند الولادة مرتفع؛ (د) تفتقر النساء إلى فرص العمل الرسمية؛ (هـــ) يعتبر مستوى مشاركة النساء في الأنشطة السياسية منخفضا. والمشكلات المحددة التي تواجه نساء الريف هي: (أ) انخفاض إنتاجية النساء في مجال الزراعة وفلاحة البساتين؛ (ب) تفتقر النساء إلى الائتمانات من أجل الأنشطة المحدودة المدرة للدخل؛ (جـــ) النساء لا يمتلكن أرضا أو يتحكمن فيها؛ (د) العبء الذي تتحمله النساء في مجال الإنتاج والزراعة عبء ثقيل.

5 – **السياسة الاقتصادية الكلية** – منذ منتصف الثمانينات أخذت غامبيا تنفذ سياسات اقتصادية تركز على استقرار الاقتصاد الكلي، وتحرير الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص. وقامت الحكومة في عام 1985 بتنفيذ برنامج طموح للإنعاش الاقتصادي بهدف خفض الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة وإلغاء تحديد الأسعار المحلية والدعم. وأدت هذه التدابير أيضا إلى تحقيق خفض كبير في الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، مما ترتبت عليه عواقب وخيمة على الفئات الضعيفة. وفى عام 1990، بدأ تنفيذ برنامج التنمية المستدامة بغرض التوسع فيما يحققه من مكاسب ومعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي. وفى عام 1998، اعتمدت الحكومة استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المعجلة والمستدامة والتي أطلق عليها "رؤية غامبيا المتكاملة لعام 2002" التي استهدفت تحويل غامبيا إلى بلد متوسط الدخل. وترد استراتيجية غامبيا متوسطة الأجل في استراتيجية الحد من الفقر/ استراتيجية تخفيف وطأة الفقر الثانية، التي حددت إجراءات الحد من الفقر وتنفيذ رؤية عام 2020. وفى عام 2000، تم الوفاء بمعايير التحول الأولية للاقتصاد الكلي في برنامج التنمية المستدامة. وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية إلى 5.3 في المائة في الفترة ما بين 1998 و 2001. وانخفض معدل التضخم باطراد من 4.8 في المائة في ديسمبر/ كانون الأول 1998 إلى 0.8 في المائة في نهاية عام 2000. وانخفض عجز الميزانية، باستبعاد المنح، إلى 3.6 في المائة في عام 2000. وبلغت قيمة الاحتياطي الإجمالي ما يعادل 6.8 شهر من واردات السلع والخدمات، واستقر سعر الصرف نسبيا.

[2] تقديرات عام 1999. وتقوم معظم الإحصاءات السكانية على أساس تعداد عام 1993. وسيجرى تعداد جديد في عام 2003.

6 – بالرغم من تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي فقد ارتفع معدل الفقر[3] في غامبيا في التسعينات بسبب الصدمات الاقتصادية، وشمل ذلك الانقلاب الذي وقع في عام 1994، الذي كان له تأثير ضار بالسياحة و تدفقات المعونة، وخفض قيمة الفرنك الأفريقي في السنغال، وانخفاض أسعار الفول السوداني في الأسواق العالمية. وفي عام 1992، صنفت نسبة 34 في المائة من السكان بأنهم فقراء و 18 في المائة بأنهم يعانون من الفقر المدقع. وازداد الوضع تدهورا بحلول عام 1998، حيث صنف 47 في المائة و 30 في المائة من السكان بأنهم يعانون من الفقر والفقر المدقع على التوالي. وقد جاء في استراتيجية الحد من الفقر/ استراتيجية تخفيف وطأة الفقر الثانية أن "الوضع الاقتصادي الكلي الجديد يتيح الفرصة لبحث السبل التي تمكن الحكومة من تعزيز إنجازات البرنامج المتعاقبة لتحقيق الاستقرار والشروع في تحقيق النمو المواتي للفقراء" وحتى يمكن خفض معدل الفقر في المناطق الريفية سوف ينفذ جدول أعمال شامل في قطاعات الزراعة والتعليم والصحة.

7 – **تخفيف أعباء الديون** – تصنف غامبيا بأنها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن ثم فهي مؤهلة لتخفيف أعباء ديونها في إطار مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، رهنا باعتماد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وإعادة النظر في نفقات القطاع العام. وفى إطار هذه المبادرة فإن الأموال التي كانت تخصص لخدمة ائتمانات وقروض البلد للبنك الدولي سوف تستخدم في الاستثمارات الرامية إلى الحد من الفقر في البلاد. وتم تحديد قطاعات الزراعة والصحة والتعليم بأنها قطاعات حيوية لتحديد الأولويات المواتية للفقراء. وفى يونيو/ حزيران 2002، وافق صندوق النقد الدولي على ترتيبات جديدة مدتها ثلاث سنوات في إطار مرفق النمو والحد من الفقر. وقد استفادت غامبيا من التخفيف المرحلي للديون المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي.

8 – **تحقيق اللامركزية** – ساهمت الانتخابات الرئاسية (أكتوبر/تشرين الأول 2001)، والجمعية الوطنية (يناير/كانون الثاني 2002) وأجهزة الحكم المحلي (أبريل/ نيسان 2002) في تعزيز الديمقراطية وتحسين العلاقات مع الجهات المانحة. واتخذت الحكومة خطوات لدفع عجلة اللامركزية بمساعدة من الجهات المانحة بغرض توسيع نطاق اللامركزية ليشمل المستويات المحلية والترويج لنهج التنمية المجتمعية. ويشكل نقل المسؤوليات من المستوى المركزي إلى مستوى المقاطعات وأجهزة الحكم المحلي المنتخبة المستقلة جزءا رئيسيا من استراتيجية تخفيف وطأة الفقر الثانية. وصدق البرلمان على قانون إصلاح الحكم المحلي.

باء – القطاع الزراعي والتنمية الريفية: الفرص والقيود

9 – يتسم القطاع الزراعي بإنتاج المحاصيل المعيشية البعلية (الحبوب الخشنة والأرز والكسافا، الخ) وتربية الحيوانات التقليدية، والإنتاج شبه التجاري للفول السوداني والمحاصيل البستانية بجانب القطاع الفرعي الصغير لزراعة القطن ومصايد الأسماك التقليدية الكبيرة. ويسهم قطاع الإنتاج الحيواني بنسبة 24 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، والفول السوداني بنسبة 23 في المائة، والمحاصيل الأخرى بنسبة 43 في المائة، ومصايد الأسماك بنسبة 3 في المائة، والغابات بنسبة 3 في المائة. ويوفر القطاع الزراعي فرص العمل لنحو 68 في المائة من القوة العاملة، كما أنه يشكل المصدر الوحيد لكسب الدخل لغالبية الأسر الريفية التي تعيش تحت خط الفقر.

[3] تقوم البيانات على أساس المسح الوطني للفقر الأسري في عامي 1992 و 1998.

10 – يبلغ عدد الحيازات الزراعية في غامبيا 100 69 حيازة [4] وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة 000 305 هكتار، أي 55 في المائة من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الذي يبلغ 000 558 هكتار. وظل الفول السوداني يشكل أكثر المحاصيل انتشارا، حيث بلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول في الفترة 2002/2001 ما يعادل 45.5 في المائة من مجموع المساحة المزروعة، يليه الدخن المبكر النضج (26.7 في المائة) والذرة الرفيعة (8.6 في المائة) والذرة (5.6 في المائة) والدخن متأخر النضج (5.3 في المائة) وأرز المرتفعات (2.9 في المائة) والسمسم (2.3 في المائة) وأرز المستنقعات (2.3 في المائة) والفيندو، وهو من الحبوب الخشنة (0.1 في المائة). وتتولى النساء زراعة الأرز في الأراضي المنخفضة ورعاية الحيوانات الصغيرة وحدائق الخضر، بينما يتولى الرجال زراعة الحبوب الخشنة والفول السوداني في المرتفعات. وكان نمو الإنتاج خلال العقود الأخيرة يعزى أساسا إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة، بينما اتسمت الغلة بالركود. وتقلل قدرة اليد العاملة المحدودة من زيادة مساحة الحيازات الزراعية الصغيرة. وترتفع الحاجة إلى ميكنة العمل الحقلي وأنشطة التجهيز وما بعد الحصاد. وتعتبر قاعدة الموارد الطبيعية في غامبيا محدودة وتدهورت بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. وترجع أسباب انجراف التربة وتدهورها إلى انخفاض معدل هطول الأمطار والإفراط في الزراعة بدون استخدام المدخلات الحيوية والمغذيات، والإفراط في الرعي، وزيادة الطلب على الحطب، وسوء أساليب الحرث. ومن المرجح أن يزداد تدهور خصوبة التربة تحت الضغط السكاني الذي يدفع إلى زراعة المزيد من الأراضي الحدية وتقصير فترة إراحة الأرض. والطابع السائد لملكية الأرض هو الملكية الجماعية، وتخضع لسيطرة الرجال أساسا، وهو الأمر الذي لا يشجع على زيادة الإنتاجية.

11 – **الفول السوداني** – الفول السوداني هو المحصول النقدي والتصديري الرئيسي في غامبيا فضلا عن استهلاكه كغذاء أسري. وقد انخفض إنتاج الفول السوداني بنسبة 2 في المائة في السنة في الفترة 1980 – 1998 حيث بلغ حجمه 000 151 طن في الفترة 2001/2000. ويتألف الإنتاج أساسا من الحبوب الزيتية التي تتعرض أسعارها لتقلبات شديدة. ولم يحدث أي توازن جديد في قطاع إنتاج الفول السوداني بعد تحرير أسعاره في التسعينات بسبب انخفاض أسعاره في السوق العالمية، وبطء تطور أسواق المدخلات والمنتجات بعد تحريرها، وعدم اكتمال عملية التحول في الإنتاج. وبعبارات تقريبية، تحول المزارعون إلى إنتاج الحبوب الخشنة (الدخن المبكر والمتأخر النضج والذرة، والذرة الرفيعة *والفندو*) التي حققت زيادة قياسية في الإنتاج من 000 24 طن في 1980 إلى 000 142 طن في عام 2000. وبلغت حصة الدخن مبكر النضج 000 79 طن. وتعتبر غلة الحبوب في غامبيا أعلى منها في البلدان المجاورة. وزادت المساحة المزروعة بنسبة 4.5 في المائة في المتوسط في السنة خلال التسعينات، ويرجع الفضل الرئيسي في ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة بالدخن المبكر النضج. وستظل الحبوب الخشنة جزءا مهما من الاحتياجات المعيشية.

12 – **الأرز** – تتمتع غامبيا بميزة نسبية في زراعة أرز الأراضي المنخفضة، على خلاف أرز المرتفعات. وتبلغ التكلفة من الموارد المحلية على مستوى المزرعة 0.35 نقطة للزراعة اليدوية المحسنة للأرز والأرز المروي بمياه المد والجزر، و 0.77 لزراعة الأرز التقليدية بمياه المد والجزر في المستنقعات و 1.14 للزراعة اليدوية المحسنة لأرز المرتفعات. وبلغ مجموع إنتاج الأرز غير المقشـــور 900 35 طن في الفترة 2002/2001، يشكل أرز المرتفعات منه

[4] التعداد الزراعي للفترة 2002/2001. ويوجد نحو 400 21 حائز في برينكاما و 700 13 في كراون و 200 8 في باس و 500 7 في جانجانبور و 100 7 في مانساكونغو و 850 6 في كانتور و 500 4 في كانيفينغ.

600 11 طن وأرز المستنقعات 900 10 طن والأرز المروي 400 13 طن. ويؤدى الانخفاض البطيء في قيمة العملة إلى إضفاء ميزة تنافسية للأرز المنتج في غامبيا.

13 – يبدو أن الزراعة المحسنة للأرز المعتمد على مياه المد والجزر تحقق عائدا إيجابيا كبيرا للمزارعين ولليد العاملة الأسرية. ويتراوح عائد اليد العاملة في زراعة الأرز بين 36 و 39 دالاسي للفرد يوميا مقارنة بمبلغ 13 – 17 دالاسي في اليوم لمزارعي الحبوب الخشنة و 16 – 21 دالاسي لمزارعي الفول السوداني. وتبلغ غلة الأرز المروي باستخدام المضخات نحو 4 أطنان للهكتار، وغلة الأرز البعلي المحسن 3 أطنان وغلة الأرز البعلي التقليدي 1.5 طن. وتمت تنمية نحو 500 6 هكتار لزراعة الأرز المروي. والواقع أن تكاليف استخدام وصيانة نظم الري بالمضخات تكاليف مرتفعة ونادرا ما تحقق أرباحا بسبب الانخفاض السائد في غلة الأرز. ويتجه العمل حاليا إلى تنمية زراعة أرز المستنقعات المعتمد على المد والجزر الذي يتسم بانخفاض التكاليف ومن اليسير على منتجي الأرز زراعته. ويتجه برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة إلى تنمية نحو 600 5 هكتار لزراعة أرز الأراضي المنخفضة وتحسين الوصول إلى 375 2 هكتارا من أرز المستنقعات علي أساس مشاركة المجتمع المحلي.

14 – تتيح زراعة أرز الأراضي المنخفضة فرصا مربحة لفقراء الريف حيث أن: (أ) الأرز غذاء أساسي ولا تستهلك الأسر الزراعية إلا الأرز المنتج محليا ("فالأسرة التي لا تتناول الأرز المحلي هي أسرة فقيرة")؛ (ب) أرز الأراضي المنخفضة أقل تأثرا بانخفاض خصوبة التربة من محاصيل المرتفعات، كما أن أرز الأراضي المنخفضة أقل تأثرا بتقلب الأحوال الجوية من الذرة والحبوب الخشنة؛ (جـ) أرز الأراضي المنخفضة يوفر فرص العمل وكسب الدخل لنسبة كبيرة من النساء في المناطق الريفية؛ (د) توجد إمكانات حقيقية لتنمية الصناعات المنزلية لأن معظم أنشطة ما بعد الحصاد تعتمد على زراعة الأرز. وبفضل هذه المزايا يمكن أن تساعد زراعة الأرز على تنويع الإنتاج الزراعي. غير أنه يتعين على الحكومة أن تهيئ بيئة تمكينية لتحسين قدرة الأرز المحلي على المنافسة.

15 – **زراعة المحاصيل البستانية** – وهبت غامبيا ثروة طبيعية تعطيها ميزة نسبية في إنتاج المحاصيل البستانية لتصديرها إلى الأسواق الإقليمية والدولية. فعلى المستوى الوطني يعمل نحو 60 في المائة من المزارعين في زراعة الطماطم والفلفل والبامية للاستهلاك المحلي أساسا. وتتركز مزارع المحاصيل البستانية بشكل أكبر في الأراضي المحيطة بالمناطق الحضرية. ويوجد نوعان من إنتاج المحاصيل البستانية. النوع الأول يتألف من المزارع التجارية التي تنتج لتغطية احتياجات الفنادق والتصدير. ويعتمد بعض هذه المزارع على المجموعات النسائية كمزارعات أجيرات. ويتمثل القيد الرئيسي الذي يواجه هذا النوع من المزارع في ارتفاع تكاليف الشحن الجوي وقلة إمكانات النقل الجوي إلى الأسواق الأوروبية مقارنة بالبلدان الأفريقية الأخرى. ويتألف النوع الثاني من مزارع المجموعات النسائية في المناطق الأكثر انخفاضا ذات التربة الثقيلة والتي تعتمد على المياه الجوفية (الآبار المفتوحة أو الآبار الأنبوبية). وتتولى هذه المجموعات زراعة طائفة متنوعة من الخضر في مزارع صغيرة جدا لأغراض الاستهلاك المنزلي وبيع بعض الفائض. وتتلقى بعض المجموعات في منطقة البانجول الكبرى مساعدات من منظمات غير حكومية بجانب خدمات الإرشاد. وتتمثل القيود الرئيسية التي تواجه هذه الفئة في قلة الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والإقليمية التي تحول دون توسعها في زيادة الفائض التسويقي زيادة كبيرة. وتفرض الأسواق الدولية وقطاع السياحة المحلية شروطا صارمة على الجودة والجوانب الصحية. وتتسم الأسواق المحلية غير الرسمية بالتقلب وتخضع لسيطرة

الوسطاء. فضلا عن ذلك تتولى كل مجموعة من المجموعات النسائية عادة إنتاج نوع واحد من الخضر ثم تحصد المحصول في وقت واحد مما يؤدي إلى تشبع السوق بالإنتاج فورا. ويعتمد التوسع في الإمداد بالمحاصيل البستانية التي يتولاها المزارعون الفقراء على: (أ) توافر الأراضي والمياه المناسبة؛ (ب) الرعاية المناسبة للمحاصيل؛ (جـ) تنويع الإنتاج والزراعة في غير المواسم؛ (د) التعاقد على الإنتاج؛ (هـ) مراقبة جودة الإنتاج. ولا يستطيع المزارعون الفقراء الوصول إلى منافذ أكثر استقرارا إلا إذا نظموا أنفسهم في رابطات توفق بين العرض والطلب وتنظم الحصول على المدخلات.

16 - **الإنتاج الحيواني** - يبلغ حجم الثروة الحيوانية في غامبيا 000 323 رأس من الماشية [5] و 000 129 رأس من الغنم و 000 228 رأس من المعز و 000 586 رأس من الطيور الداجنة. وتهدف استراتيجية الحكومة في هذا المجال إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الإنتاج الحيواني وتسويقه بغرض استئناف التصدير للأسواق الإقليمية الفرعية. ويرى المزارعون أن أسعار الماشية والغنم والمعز أسعار مجزية. ويحتفظ أصحاب الماشية بقطعانهم كميزة اجتماعية في أغلب الحالات، بينما تشكل الحيوانات المجترة الصغيرة والدواجن جزءا من مدخرات الأسرة واستراتيجيات توليد الدخل. ويمتلك ما يربو على 90 في المائة من أصحاب الحيازات الزراعية عددا من رؤوس الغنم والمعز كما يمتلك الجميع تقريبا عددا من الطيور الداجنة ولا تزال إدارة قطعان الحيوانات الزراعية تتبع الممارسات التقليدية التي تعتمد على الرعي المفتوح الذي أسهم في تدهور الغطاء النباتي. وتعتبر إنتاجية الحيوانات الزراعية منخفضة. ويتعرض قطاع الإنتاج الحيواني في غامبيا إلى قيود مثل: (أ) الانتشار المتكرر للأمراض؛ (ب) سوء أوعدم كفاية أساليب الرعاية؛ (جـ) ندرة العلف والمغذيات ومياه الشرب. كما أن الافتقار إلى إمدادات العلف (بما في ذلك الذرة الرخيصة) يشكل قيدا كبيرا على التوسع في عدد رؤوس الحيوانات الزراعية نظرا لمحدودية طاقة الحمل في البلاد. ويبدو أن حملات التطعيم التي نفذت في إطار مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي حققت النجاح المنشود وكان لها تأثير مباشر على الأمن الغذائي الأسري. ولا يزال نجاح وتأثير حظائر الإعلاف المكثف التي نظمها المركز الدولي لمكافحة داء المثقبيات غير واضح. ويهدف هذا المركز، وهو مركز إقليمي للبحوث ويقع مقره في بانجول، إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية واستغلالها في إقليم غرب أفريقيا من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل لقدرة السلالات المحلية على المقاومة الوراثية للأمراض. ويطور المركز نهجا متكاملة ترمي إلى التخفيف من القيود التي تعرقل تربية الحيوانات المجترة الصغيرة والحيوانات الصغيرة المدرة للألبان.

17 - تعتبر تربية الحيوانات المدرة للألبان في الأراضي المحيطة بالمناطق الحضرية جذابة ماليا لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن المزارعين الفقراء يعجزون عادة عن حيازة الأبقار الحلوب. وسوق الألبان سوق غير رسمية عادة. وتسيطر منتجات الألبان المستوردة على الأسواق الرسمية. وتعتبر تربية الدواجن والأرانب والأصناف الأخرى قصيرة الدورة الإنتاجية للاستهلاك المنزلي والبيع في الأسواق الريفية خيارات جذابة تساعد على تحسين الأمن الغذائي الأسري.

[5] الإحصاء الزراعي للفترة 2002/2001

18 - **الطلب الاستهلاكي والتسويق** – لا يوجد في غامبيا إلا سوق استهلاكية كبيرة واحدة في منطقة حضرية هي منطقة بانجول الكبرى، وهي أيضا الميناء البحري الذي يستقبل واردات الأرز والقمح والسكر والدواجن والزيت النباتي ومنتجات الألبان. وعلى خلاف المزارعين في البلدان الأخرى الأكبر وغير المطلة على البحار فإن مزارعي غامبيا يمكنهم المنافسة في الأسواق الحضرية الرئيسية بأسعار تقترب من الأسعار السائدة في الأسواق العالمية. لذلك فإن المزايا النسبية وحدها تتيح الفرص العديدة أمام تسويق منتجات مناطق غامبيا الريفية ، ولكن هذه المزايا النسبية غالبا ما تختفي أو تتضاءل عندما تنقل المحاصيل إلى منطقة البانجول الكبرى. وقد تبين من التجربة أن المزارعين غالبا مايعجزون عن بيع إنتاجهم الإضافي الذي تحققه المشروعات التي تستهدف تلبية الطلب بأسعار مجزية. وتعتبر الطاقة الاستيعابية للأسواق التي يستطيع فقراء الريف الوصول إليها محدودة، كما أن إمكانات الفقراء ضعيفة في الأسواق. ويستخلص من ذلك ما يلي: (أ) يجب الحرص في اختيار أنشطة المشروعات في الأسواق المتميزة نظرا لسرعة تشبع هذه الأسواق بالسلع؛ (ب) ينبغي إشراك منظمات المزارعين في تخطيط أنشطة الإنتاج والتسويق (التفاوض مع موردي المدخلات ومشتري المنتجات، وخطط الإنتاج، وإبرام عقود الإنتاج، وأنشطة الإرشاد الموائمة، والرقابة على الجودة، الخ). وينبغي اتباع نهج مناسب للعمليات يقوم على تلبية الطلب في معظم الأسواق المتميزة. والواقع أن قنوات تسويق محاصيل الأغذية الرئيسية (الأرز والحبوب الخشنة والذرة) والكاشيو والحيوانات المجترة الصغيرة تسمح بالتوسع في أنشطة الإنتاج بدون تعريض الأسواق للخلل.

19 - تمثل السنغال سوقا جذابة لصادرات الحبوب الخشنة والحيوانات المجترة الصغيرة والفول السوداني، ولكن ذلك لا يحدث إلا في أوقات نقص هذه السلع من أسواق السنغال.

20 - **المؤسسات والسياسات الزراعية** – تكملة للمرحلة الثانية من استراتيجية تخفيف وطأة الفقر يجري الآن وضع الاستراتيجية الريفية لتخفيف وطأة الفقر. وفي ما يلي أولويات الحكومة في مجال الزراعة: (أ) إدارة التحكم في المياه؛ (ب) الحفاظ على خصوبة التربة؛ (جـــ) البحوث والإرشاد؛ (د) التمويل الريفي وتمويل القروض الصغيرة. واقترحت الحكومة أيضا اتباع نهج ذي شقين هما، من جهة، ضمان حصول المزارعين الفقراء على المدخلات والوصول إلى الأسواق، ومن جهة أخرى مساعدة المزارعين، لا سيما النساء، على زيادة الدخل بتزويدهم بالمعلومات والمشورة. وقد تولت وزارة الزراعة إعداد مسودة لوثيقة مفاهيمية لبرنامج دعم القطاع الريفي في مطلع عام 2001 بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتم التيقن من العناصر التالية في إطار حلقة العمل التي حضرها أصحاب الشأن ببرنامج دعم القطاع الريفي: (أ) تعزيز إمكانات مقدمي الخدمات الزراعية؛ (ب) مساعدة المجتمع الريفي؛ (جـــ) تطوير البنية الأساسية الريفية؛ (د) دعم وزارة الزراعة.

21 - تم في عام 2002 إجراء استعراض للنفقات العامة في المناطق الريفية المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية، وأبرز الاستعراض أولويات الإنفاق. وقد أخذت حصة الزراعة في نفقات الميزانية المتكررة في الانخفاض باطراد، حيث انخفضت من 15.2 في المائة في الفترة 1979/1978 إلى 3.5 في المائة في الفترة 1995/1994 وإلى 3 في المائة في الفترة 2002/2001. وفى الفترة 1995 – 2000 استأثرت الزراعة بنسبة 23 في المائة في المتوسط من جميع نفقات التنمية، بالرغم من أن هذه النفقات غطيت حصرا تقريبا من المنح والقروض الخارجية.

22 - تشدد استراتيجية الحد من الفقر/ المرحلة الثانية من استراتيجية تخفيف وطأة الفقر على ضرورة جعل الإرشاد الزراعي فعالا ومواتيا للفقراء وعلى جعل البحوث الزراعية مستجيبة وموجهة لتلبية طلبات المستهدفين. وتعتبر ميزانية خدمات الإرشاد أقل كثيرا جدا من برامج العمل المقترحة لها. ويستخدم الدعم المقدم من الحكومة للميزانية المتكررة للبحوث في دفع المرتبات حصرا تقريبا. وتمول أنشطة البحوث أساسا من برامج البحوث الدولية ومن مشروعات مثل برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة ومشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي. وتوجد ثلاثة تغييرات جارية في مجال الإرشاد هي: (أ) التحرك صوب توحيد خدمات الإرشاد؛ (ب) نقل المسؤولية عن الإرشاد من السلطات المركزية (وزارة الزراعة) إلى مجالس المقاطعات؛ (جـ) التحول إلى خدمات الإرشاد الموجهة إلى أصحاب الشأن المحليين. وينبغي للصندوق أن يحدد نهجا جديدا للعمل في مجال البحوث والإرشاد نظرا لأن المحاولات السابقة لم تحقق النتائج المنشودة.

جيم – ظروف الفقر الريفي: الفرص والقيود

23 - في عام 1998، كان 47 في المائة من سكان غامبيا يعانون من الفقر و 30 في المائة يعانون من الفقر المدقع. ويعد الفقر ظاهرة ريفية أساسا، إذ يبلغ معدل الفقر 50 في المائة من سكان الريف. وتقع نسبة 35 في المائة من الأسر الريفية تحت خط الفقر الغذائي مقارنة بنسبة 15 في المائة في المناطق الحضرية و 4 في المائة في منطقة البانجول الكبرى. كما أن سرعة النمو الحضري تعني وجود مخاطر لانتشار الفقر في المناطق الحضرية. والنساء عادة أقل حظا من الرجال. ويعتبر سكان الريف أنفسهم أكثر فقرا خلال موسم الأمطار. وينتشر الجوع بصفة خاصة في ذروة موسم الأمطار (يوليو/ تموز – سبتمبر/ أيلول) عندما تنخفض مخزونات الأغذية الأسرية وترتفع متطلبات اليد العاملة، وعندئذ لا تجد الأسر مفرا من إنفاق مبالغ أكبر على الصحة (بسبب مخاطر الإصابة بالملاريا) وسداد رسوم التعليم. وتعمل نسبة 91 في المائة من السكان الذين يعانون من الفقر المدقع ونسبة 72 في المائة من السكان الفقراء في مجال الزراعة. ولذلك فإن الزراعة هي القطاع الأول للاستثمار الذي يستهدف تحسين حالة الأمن الغذائي والحد من الفقر.

24 - أسباب الفقر الريفي هي: (أ) انخفاض خصوبة التربة وتدهورها؛ (ب) انخفاض الانتاجية واليد العاملة الزراعية؛ (جـ) ضعف إمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية (الأرض والمياه)؛ (د) ضعف أداء أسواق المدخلات والمنتجات؛ (هـ) انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق العالمية، لا سميا فيما يتعلق بالفول السوداني والأرز التايلاندي المكسور؛ (و) ضعف أداء المؤسسات الريفية (بما في ذلك المؤسسات الائتمانية) وقصور الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (ز) تقلب غلة المحاصيل بنسبة تصل إلى 40 في المائة حسب الأحوال الجوية. وقد وقع المزارعون الفقراء أسرى حلقة مفرغة من التعرض للمخاطر المرتبطة بالفقر، وانخفاض معدل استخدام المدخلات، وانخفاض الإنتاجية والدخل. ونجم عن إجراءات التصحيح الهيكلي ظهور مشكلة ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وتقلب أسواق المنتجات الذي يعرقل استخدام الابتكارات التكنولوجية على الأقل مؤقتا. ويضطر فقراء الريف عادة إلى الإنتاج الموجه للاستهلاك الأسري مع بيع ما يتوفر لهم من فائض بأسعار زهيدة. ويزيد معدل الفقر بين صفوف مزارعي الفول السوداني كثيرا عن معدله بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى (وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، 2002). ولا يزال أثر الجهود الرامية إلى تنويع الإنتاج الزراعي محدودا.

25 - التوزيع الجغرافي للفقر غير متساو، حيث يبلغ أعلى معدلاته في المناطق الريفية لإنتاج الفول السوداني. ويبلغ هذا المعدل في المقاطعتين الشمالية والعليا، ومقاطعة النهر السفلى نحو 65 في المائة بينما يتراوح المعدل بين 45 و55 في المائة في مقاطعتي النهر الغربية والوسطى.

دال – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

26 - وضعت الحكومة أول استراتيجية لتخفيف وطأة الفقر (المرحلة الأولى) للفترة 1991 – 1994 لمواجهة عدم تحسن الأحوال المعيشية برغم ما تحقق من نمو في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التنمية المستدامة. ودارت هذه الاستراتيجية حول أربعة محاور هي: (أ) تعزيز الإمكانات الإنتاجية للسكان؛ (ب) تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية ورفع مستوى أدائها؛ (جـ) بناء القدرات المحلية؛ (د) التشجيع على عمليات الاتصال التشاركية. وتم إنشاء مكتب لتنسيق أعمال هذه الاستراتيجية تحت مظلة وزارة المالية والشؤون الاقتصادية. وكان تأثير المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية محدودا بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية وتدهور العلاقات مع المجتمع الدولي للجهات المانحة.

27 - وأعدت الحكومة مرحلة ثانية لاستراتيجية تخفيف وطأة الفقر التي تعرف أيضا بوثيقة استراتيجية الحد من الفقر بعد مشاورات واسعة بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2000. وعرضت النسخة النهائية للمرحلة الثانية من الاستراتيجية على الدورة السادسة لمؤتمر المائدة المستديرة في جنيف، سويسرا، في سبتمبر/ أيلول 2002. وتتبع المرحلة الثانية من الاستراتيجية نهجا مزدوجا للوصول إلى الهدف بعيد المدى. فمن جهة ستنفذ إجراءات محددة في ثلاثة قطاعات رئيسية للحد من الفقر. ومن جهة أخرى سيحقق نمو الاقتصاد الكلي دخلا يجسد هذه الإجراءات عمليا. وتتضمن الخطة المعتمدة للمرحلة الثانية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تلبية احتياجاتها الإنمائية، بما في ذلك إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية. وتتضمن مجالات الأنشطة ذات الأولوية، الزراعة، والتعليم، والصحة، وتطوير جوانب معينة من البنية الأساسية والترويج للمشروعات الصغيرة. أما القضايا الشاملة لهذه المرحلة فهي: (أ) ضرورة تمكين النساء وزيادة حصولهن على الأراضي في المناطق الريفية؛ (ب) التصدي للتدهور البيئي؛ (جـ) مكافحة مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز, ويتفق هذا النهج مع استراتيجية أنشطة الصندوق في الإقليم.

ثالثا – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في غامبيا

ألف – عمليات الصندوق الجارية والسابقة

28 - اعتمد الصندوق حتى الآن تمويل ستة مشروعات في غامبيا، يعود منها أربعة إلى مبادرته وإثنان إلى مبادرة البنك الدولي/ المؤسسة الدولية للتنمية واشترك الصندوق مع جهات مانحة أخرى في تمويل خمسة مشروعات منها. وبلغ مجموع التزامات الصندوق والمبالغ التي صرفها لهذه المشروعات منذ عام 1982 ما يعادل 30.4 مليون دولار أمريكي من مجموع التكاليف الكلية لهذه المشروعات البالغ قدرها 90 مليون دولار أمريكي. وتركز جميع المشروعات على الزراعة كما استهدفت تخفيف وطأة الفقر الريفي بتحسين حالة الأمن الغذائي الأسري، لاسيما بين صغار المزارعين والنساء.

29 – **مشروع النهوض بأصحاب الحيازات الصغيرة في جاهالي وباتشار**، يعود هذا المشروع إلى مبادرة الصندوق ويشترك مع مصرف التنمية الأفريقي في تمويله. وكان هو أول مشروع من ثلاثة مشروعات للصندوق تهتم بتنمية وزراعة الأرز في الأراضي المنخفضة (انظر أيضا مشروع التحكم في المياه على النطاق الصغير وبرنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة) وهو المحصول الذي يعتمد تقليديا على النساء. ونجح هذا المشروع في زيادة الغلة والناتج الإجمالي بما يتجاوز التقديرات المتوقعة. ولم يستطع المشروع الاستمرار في استخدام الميكنة على نطاق واسع بعد أن سحبت الحكومة دعمها للمدخلات الزراعية أثناء مرحلة تحرير الاقتصاد. ومن جهة أخرى ثبتت فعالية عمليات الادخار والائتمان القروية النموذجية، مثل الرابطات القروية للادخار والائتمان، ومجموعات المنتفعين بالمياه، وحملات محو الأمية الوظيفي.

30 – **مشروع التنمية الزراعية– المرحلة الثانية**، يعود هذا المشروع إلى مبادرة البنك الدولي (18.7 مليون دولار أمريكي) واشترك الصندوق في تمويله (5 ملايين دولار أمريكي) ونفذ في مقاطعة النهر الوسطى. واستهدف هذا المشروع: (أ) إعادة تنظيم وزارة الزراعة؛ (ب) تدعيم البحوث والإرشاد الزراعي وإكثار البذور؛ (جـ) مساندة تطوير الإتحاد التعاوني في غامبيا، وتضمن ذلك الإمداد بالمدخلات والائتمانات الموسمية. وتألفت المجموعة المستهدفة من مزارعي الفول السوداني في المرتفعات.

31 – **مشروع التحكم في المياه على النطاق الصغير**، يعود هذا المشروع إلى مبادرة الصندوق (3.6 مليون دولار أمريكي) واستفاد من الدروس المستخلصة من المشروعين السابقين. وشملت فوائد المشروع تحسين الحصول على الأراضي، وزيادة غلة الأرز، وتحسين الأمن الغذائي وزيادة مشاركة المجتمع المحلي. وكانت النساء الفئة المستفيدة الرئيسية من خدمات المشروع، وإن لم تبذل جهود كبيرة لتحسين مستواهن المعيشي بتوفير المعدات الموفرة للجهد والأنشطة المولدة للدخل أو الائتمانات لهن.

32 – **مشروع الخدمات الزراعية**، يعود هذا المشروع إلى مبادرة البنك الدولي/ المؤسسة الدولية للتنمية (17.1 مليون دولار أمريكي) واشترك الصندوق في تمويله (3.6 مليون دولار أمريكي). واستهدف المشروع زيادة الإنتاج الزراعي والدخل الريفي من خلال تعزيز الإرشاد الزراعي وإجراء بحوث المواءمة وتقديم الخدمات التعليمية وإدارة الموارد الطبيعية. واستهل المشروع أيضا عملية استهدف تأسيس الخدمات المالية الريفية الفعالة. وكان المشروع وطني النطاق، بينما خصصت المبالغ المقدمة من الصندوق للأنشطة التي نفذت في مقاطعة النهر الوسطى على مستوى القاعدة السكانية. ومول الصندوق عددا من الأنشطة النموذجية الناجحة، بما في ذلك حملات محو الأمية الوظيفي وإنشاء رابطات المنتفعين بالمياه، وإدخال التكنولوجيا الموفرة للجهد في مجال إنتاج الأرز، وتدريب منظمي الأعمال القرويين. ودعم المشروع أنشطة التنمية من خلال تعزيز ست رابطات قروية للادخار والائتمان، والتشجيع على إنشاء 15 رابطة جديدة، وإنشاء صندوق للتنمية القروية لاستخدامه في أنشطة العون الذاتي المجتمعية والتنمية الاجتماعية. وقد تبين أن استخدام المنظمات القروية (كافو) كنقطة انطلاق كان أكثر فعالية من العمل مع المزارعين فرادي أو المجموعات المتعاقد معها للقيام بعمل محدد. ولم ينجح المشروع في تعزيز خدمات الدعم الزراعي والبحوث التي لا تزال تتعرض لمشكلات تشغيلية.

33 - **برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة**[6]، (11.7 مليون دولار أمريكي) يعود هذا البرنامج إلى مبادرة الصندوق ويشترك مصرف التنمية الأفريقي في تمويله وينقسم هذا البرنامج، الذي يستغرق تنفيذه 20 سنة ويهدف إلى تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة في الأراضي المنخفضة باستخدام التكنولوجيا البسيطة والموفرة للجهد، إلى عدة مراحل وسوف يستغرق تنفيذ المرحلة الأولى منه ثماني سنوات، وقد بدأ البرنامج عمليا في شهر مايو/ آيار 1997. ومن المستهدف مساعدة المجتمعات المحلية الزراعية على التحكم في غمر الأراضي بالمياه المالحة أو فيض مياه البرك بإنشاء السدود والمسارب من أجل تجهيز الأرض لزراعة الأرز. وبالإضافة إلى ذلك يعمل المشروع على تحسين الوصول إلى مناطق مستجمعات المد والجزر من خلال بناء الجسور والممرات الممهدة. وقد تم اختبار التكنولوجيا المعتمدة بشكل جيد في إطار المشروعات السابقة. وتتألف المجموعة المستهدفة كأولوية من مزارعي الأرز التقليديين في المستنقعات ومياه المد والجزر وعلى رأسهم النساء. ويقوم المشروع علي أساس تلبية طلبات المستهدفين، كما تقوم الأنشطة على أساس المشاركة المجتمعية، حيث يعقد التدريب المناسب لهذا الغرض. ويتضمن النهج الابتكاري المتبع في تنفيذ المشروع الاستعانة بموردي الخدمات (من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية) بموجب عقود. وتأكد من التقدير التشاركي للأثر الذي أجري في ديسمبر/ كانون الأول 2000، ومن استعراض منتصف المدة الذي أجري في يوليو/ تموز 2002، أن برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة هو برنامج سليم وناجح ويتمتع بإمكانات جيدة للاستدامة.

34 - **مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي**[7]، هو مشروع من مشروعات الصندوق الابتكارية تبلغ قيمة الميزانية المخصصة له 10.6 مليون دولار أمريكي. وقد بدأ تنفيذه في يوليو/ تموز 1999 وتبلغ مدة التنفيذ ست سنوات. ويكمن الهدف العام للمشروع في تحسين الأمن الغذائي ومستوى دخل الأسر الريفية. ويقوم المشروع على أساس تلبية طلبات المستهدفين ويتبع نهجا تشاركيا في جميع الأنشطة وعمليات التنفيذ. ويهدف البرنامج إلى إنشاء نحو 80 رابطة قروية للادخار والائتمان، من خلال توجيه الدعم لأغراض التشييد والائتمانات، وتحقيق زيادة كبيرة في إنتاج الخضر والكسافا والحبوب من خلال تقديم الدعم الإرشادي والمالي لمجموعات المزارعين. ويقوم عمل رابطات الادخار والائتمان على أساس مبدأ الربط بين خدمات الادخار والائتمان في المصارف التي تمتلكها القرى وتتولى إدارتها. وبعد استهلال عمل هذه الرابطات في إطار المشروعات الممولة من الصندوق، أصبحت جهات مانحة أخري تروج لهذه الفكرة مما يزيد من تغطية عمل الرابطات على الصعيد القطري.

35 - خلص استعراض منتصف مدة مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي، الذي أجري في ديسمبر/ كانون الأول 2002، إلى: (أ) كان أداء المشروع جيدا حيث تم إنجاز معظم أهدافه المادية؛ (ب) أصبحت الجوانب السياساتية والتنظيمية لتطوير أنشطة تمويل القروض الصغيرة راسخة، حيث حصلت على دعم ملموس من المشروع؛ (جـ) كان معدل مبالغ صرف القروض واسترداد مبالغ الائتمانات الريفية مرضيا جدا. وبلغت نسبة المبالغ المصروفة من القرض 50 في المائة تقريبا من قيمته في منتصف المدة. ولم تجد البعثة التي أجرت استعراض منتصف المدة ثمة حاجة إلى إجراء تغييرات كبيرة في تصميم المشروع أو في غاياته وأهدافه العامة.

[6] أجرى استعراض منتصف المدة في يوليو/ تموز 2002.

[7] أجري استعراض منتصف المدة في ديسمبر/ كانون الأول 2002.

36 - يمول الصندوق برنامجا غير إقراضي بالمشاركة مع رابطة المزارعات في غامبيا التي تهدف إلى التشجيع على تمكين المزارعات اقتصاديا واجتماعيا.

باء – الدروس المستفادة

37 - من السمات الناجحة في جميع المشروعات التي ساعدها الصندوق في غامبيا تضمينها عمليات نموذجية ابتكارية يمكن توسيع نطاقها. وبهذه الطريقة تراكمت الدراية لدي الصندوق وقلل من تعرض المشروعات لمخاطر الفشل. وتم في الماضي اختبار الأنشطة التجريبية البارزة، مثل مفهوم الرابطات القروية للادخار والائتمان، والوصول إلى أراضي مياه المد والجزر وإدارة المياه في المستنقعات، وزراعة الأرز في الأراضي المنخفضة، وإنشاء مجموعات العون الذاتي المجتمعية، ومواءمتها، وأصبحت نماذج ناجحة تكرر تنفيذها في المشروعات الجديدة (مثل برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة ومشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي). ومن المفضل إدخال تكنولوجيا ونهج جديدة في المستقبل وذلك من خلال مرحلة تجريبية للاختبار والمواءمة.

38 - أخذت المشروعات المتعاقبة للصندوق في غامبيا تصبح أكثر توجها إلى تلبية طلبات المستهدفين وإلى اتباع النهج التشاركي فيما يتعلق بعمليات التخطيط والتنفيذ، مما أدى إلى تحسين كفاءتها وفعاليتها واستدامتها. ويبدو أن منظمات "الكافو" القروية التقليدية تشكل نقطة انطلاق فعالة نظرا لتماسكها وما تتمتع به من قدرة على تعبئة العناصر الضعيفة من السكان المحليين.

39 - كانت عملية رصد وتقدير الأثر من أضعف عناصر دورة مشروعات الصندوق في غامبيا. فقد استخدمت مؤشرات الناتج، ولكن نادرا ما استخدمت المؤشرات الخاصة بمحصلة العمليات. وفيما يتعلق ببرنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة يعزى ذلك جزئيا إلى نزعة المؤسسة المتعاونة إلى التأكيد على رصد المدخلات والنواتج المتعلقة بتقدير الأثر. وثمة حاجة ملحة إلى تدعيم عملية جمع البيانات عن متحصلات المشروعات كأداة تستخدم في تصميم القروض اللاحقة للمشروعين الجاري تنفيذهما.

40 - في الماضي، كانت التكنولوجيا كثيفة رأس المال المستخدمة في استهداف أشد المزارعين فقرا يتوقف استخدامها بعد مرحلة المشروع، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى تغير البيئة الكلية الناجمة عن تحرير الاقتصاد والتصحيح الهيكلي. ولذلك يجب توخي الحرص في اختيار التكنولوجيا والمعدات واستراتيجيات التنفيذ، نظرا لأن البيئة الكلية التي يعمل المزارعون الفقراء في ظلها أصبحت أكثر اتساما بطابع المنافسة والمخاطرة عما كان عليه الوضع منذ 15 عاما. ويبدو أن التحسن التدريجي في النظم التقليدية للزراعة الإنتشارية (مثل زراعة الأرز) يعتبر فعالا في ظل الظروف السائدة.

41 - أنشئت الرابطات القروية للادخار والائتمان بمبادرة من وزارة الزراعة والصندوق من خلال الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، وأصبحت أداة تستخدم في تقديم الخدمات المالية الريفية إلى صغار المزارعين ومنظمي الأعمال الريفيين. ومن الواضح أن التجربة الجارية والقائمة على تلبية طلبات المستهدفين كانت أكثر نجاحا من النهج القائمة على أساس العرض فقط.

42 - يعتبر إنشاء دائرة مختصة بتمويل القروض الصغيرة في المصرف المركزي للإشراف على الجوانب السياساتية والتنظيمية في غامبيا انجازا كبيرا، لذلك ينبغي تشجيع عملية تنظيم قطاع تمويل القروض الصغيرة. فضلا عن ذلك يتعين وضع وثيقة عن السياسة الوطنية لتقديم الائتمانات الصغيرة، كما ينبغي تشجيع التنسيق على المستوى الوطني ومستوى الجهات المانحة في مجال تقديم هذه القروض.

43 - فضل مصممو مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي وبرنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة استخدام أسلوب تنظيمي مبتكر مع استخدام وحدة دعم صغيرة ومستقلة نسبيا للتعاقد مع المعنيين بالتنفيذ. وتم تزويد الممثلين الميدانيين بمكاتب صغيرة ومعدات للنقل وكلفوا بمهام إبرام العقود من الباطن. وأسندت إلى وحدة الدعم في المشروع مهمة اتخاذ الإجراءات التيسيرية وتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتكملة جهود المجموعة المستهدفة وإسهاماتها. وكان الانطباع الأول أن استخدام هذا النهج كان إيجابيا، وسوف يتم التأكد من ذلك عند إجراء استعراض منتصف المدة.

44 - في ما يلي النقاط المهمة المتعلقة بالتعاقد على تقديم الخدمات: (أ) غامبيا بلد صغير لدرجة أن المنافسة بين القائمين على تنفيذ مهام محددة منافسة ضعيفة أو غير موجودة أصلا، مما يؤدي أحيانا إلى نتائج ليست بالمستوى الأمثل؛ (ب) ينبغي مراقبة تكاليف وفعالية تكاليف مقدمي الخدمات لأن هذه المسألة ستكون عنصرا رئيسيا في تحديد الأثر المالي والاقتصادي للائتمانات الصغيرة، كما أن تكاليف تقديم الخدمات تعتبر مرتفعة مقارنة بقدرة المؤسسات المعنية على تقديم القروض الصغيرة؛ (جـ) ينبغي عدم تحديد مقدمي الخدمات، إذا تسنى ذلك، أثناء صياغة المشروع حتى لا يتعارض ذلك مع إجراءات الاختيار (إرساء العطاءات) أثناء المرحلة التشغيلية. وفيما يتعلق بالرابطات القروية للادخار والائتمان وضعت الدائرة المعنية إجراءات لتقدير أداء هذه الرابطات وتصنيفها، مما أدى إلى تحسين أدائها بشكل عام. وتعتبر التجربة في مجال التعاقد مع مقدمي خدمات القروض الصغيرة تجربة إيجابية. وتدار الاعتمادات الائتمانية في إطار مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي بشكل ممتاز.

45 - بالرغم من أن مشروعات الصندوق تضمنت أنشطة البحوث والإرشاد الزراعي التي استمرت لسنوات عديدة في غامبيا مستخدمة نهجا مختلفة (التمويل، التعاقد، الخ) فلم يتم بعد تحديد النموذج الأمثل للاستفادة من هذه الخدمات في مساعدة المجموعات المستهدفة. لذلك يتعين إجراء المزيد من الاختبارات في هذا المجال.

46 - يمكن تقسيم الأراضي الزراعية في غامبيا إلى فئتين رئيسيتين هما، المرتفعات والأراضي المنخفضة. وكان برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة قد نجح في تصدر عملية التنمية في الأراضي المنخفضة. ولكن كان من بين جوانب ضعف نهج هذا البرنامج عدم وجود أنشطة في مناطق المرتفعات المجاورة له مما تسبب في انجراف التربة. وتهدف استراتيجية الحكومة إلى تنويع الزراعة بالتحول عن زراعة الفول السوداني في المرتفعات. وبالرغم من أن مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي اختبروا بعض الأنشطة النموذجية المهمة (تطعيم الحيوانات، وإقامة حظائر الإعلاف المكثف المفتوحة) فإنه من المطلوب إجراء اختبارات إضافية لتنويع الانتاج في مناطق المرتفعات.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الطابع الاستراتيجي للصندوق وتوجهاته المقترحة

47 - في ما يلي الأهداف الاستراتيجية الأربعة لأنشطة الصندوق كما ورد شرحها في الاستراتيجية الإقليمية لغرب أفريقيا: (أ) تعزيز إمكانات فقراء الريف ومنظماتهم وتحسين التركيز المواتي للفقراء في سياسات التنمية الريفية ومؤسساتها؛ (ب) زيادة إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية وتحسين سبل الحصول على التكنولوجيا؛ (جـ) زيادة الدخل في المناطق الريفية من خلال تحسين الحصول على رأس المال والوصول إلى الأسواق؛ (د) الحد من التعرض للمخاطر الكبرى التي تهدد السبل المعيشية. وتتفق استراتيجية الصندوق مع الاستراتيجية العامة للحكومة في الحد من الفقر الريفي. وسوف تركز أنشطة الصندوق المقبلة على عناصر استراتيجية الحد من الفقر الريفي التي تتعلق مباشرة بالقاعدة السكانية، أي: (أ) تقديم المساعدة للمجتمع الريفي؛ (ب) دعم منظمات المزارعين (بما في ذلك منظمات التمويل الريفي).

48 - النهج الثلاثة الرئيسية الشاملة التي استخدمت في تصميم وتنفيذ أنشطة الصندوق هي: (أ) إدارة الموارد بواسطة النساء؛ (ب) المشاركة المعززة؛ (جـ) الاستناد إلى المعرفة المحلية. وقد أدرجت هذه العناصر في الأنشطة الجارية (برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة ومشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي) وستكون أيضا هي الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة المقبلة.

49 - بالنظر إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، وإلى الدروس المستفادة من الفرص والمشروعات السابقة والجارية فإن الاتجاه الاستراتيجي لأنشطة الصندوق في غامبيا سيتألف من: (أ) تدعيم ومواصلة أنشطة الصندوق الناجحة (الائتمانات الصغيرة، وأنشطة العون الذاتي المجتمعية، وتنمية زراعة الأرز في الأراضي المنخفضة، الخ) من خلال تقديم قروض جديدة لهذا الغرض؛ (ب) إدراج العناصر الابتكارية التي حققت النجاح خلال فترة الاختبار النموذجية؛ (جـ) استخدام الأنشطة النموذجية في اختبار النهج الجديدة التي يمكن توسيع نطاقها في غامبيا؛ (د) تدعيم منظمات المزارعين والمنظمات المجتمعية.

50 - بالنظر إلى صغر حجم أنشطة الصندوق مقارنة ببعض أنشطة الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، سوف يركز الصندوق على الأنشطة التي يمكن توسيع نطاقها نظرا لأن الصندوق يستطيع أن يقوم بدور قيادي فيها ويمكنه جذب اهتمام جهات مانحة أخرى إليها. وتشكل الشراكة الاستراتيجية مع الجهات المانحة جزءا من هذه الاستراتيجية.

باء – الفرص الرئيسية للابتكارات وتدخلات المشروع

51 - أسباب الفقر التي يمكن علاجها من خلال أنشطة الصندوق هي: (أ) الأسباب المتعلقة بالأراضي كأصول إنتاجية (الغلة، والاعتماد على الأحوال الجوية، وخصوبة التربة وانجرافها، والحصول على الأراضي) يمكن علاجها من خلال التنمية الزراعية في الأراضي الخصبة المنخفضة ومناطق المرتفعات المجاورة لها؛ (ب) الأسباب المتعلقة بانخفاض أسعار الناتج وخلل أسواقه، يمكن علاجها من خلال تنويع الأنشطة المولدة للدخل في المجالين الزراعي وغير

الزراعي؛ (جـــ) الأسباب المتعلقة بالخدمات والمؤسسات الريفية غير المتطورة يمكن علاجها بالتنمية المجتمعية وتطوير الخدمات (بما في ذلك الائتمانات).

52 - **الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه** - هذا الاختيار يعني تنمية زراعة الأرز في مناطق المرتفعات وتنفيذ أنشطة تكميلية تدور حول هذا الهدف الرئيسي، بما في ذلك التنمية في مناطق المرتفعات المجاورة وتنويع الإنتاج والتنمية المجتمعية.

53 - لا تزال المجموعة المستهدفة من برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة تحتاج بشدة إلى عنصري التحكم في المياه والوصول إلى الأراضي المروية بمياه المد والجزر. وقد ثبتت فعالية هذا النهج وكفاءته، وتوجد الإمكانات للتوسع في استخدامه. كما أن المساعدة المقدمة من خلال هذا البرنامج تكمل الكثير من جهود الجهات المانحة الأخرى، حيث يضطلع الصندوق الكويتي والصندوق التايواني ومصرف التنمية الأفريقي وبرامج المعونة الإندونيسية والصينية بأنشطة إنمائية في المنطقة المروية بمياه المد والجزر الواقعة على نهر غامبيا. ولا يتضمن البرنامج سوى عنصر واحد للوصل إلى المناطق المروية بمياه المد والجزر، ولكنه يقدم أيضا المساعدة إلى السكان في أعلى مجرى النهر من خلال تنفيذ مخططات إدارة المياه، كما يساعد سكان أسفل المجرى من خلال مخططات الحصول على الأراضي المروية بمياه المد والجزر وإدارة المياه فيها.

54 - **التمويل الريفي** - يمكن للصندوق، بالتعاون مع وزارة الزراعة، أن يواصل دوره القيادي في مجال التنمية الريفية وتقديم القروض الصغيرة، بما في ذلك الاهتمام بقضايا السياسات ووضع النظم والتنسيق بين الجهات المانحة. وفي إطار استراتيجية الخروج من قطاع التمويل الريفي يمكن تقديم المزيد من الدعم على الصعيد الوطني لتحقيق النمو المادي المتدرج للرابطات القروية للادخار والائتمان من خلال التركيز على: (أ) بناء القدرات والإمكانات في مجال الإدارة: (ب) دمج خمس شبكات للرابطات القروية للادخار والائتمان (شبكات ترتبط بخمس جهات مقدمة للخدمات)؛ (جـــ) الإنشاء التدريجي لجهة رئيسية تكون على رأس الرابطات؛ (د) زيادة الاستدامة المالية لها. وستكون زيادة عدد هذه الرابطات وتجديدها على درجة ثانية من الأهمية بعد الانتهاء من تنفيذ مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي، ولكن لن يغفل شأنها. ولا يزال إقبال المجتمعات الريفية على خدمات تمويل القروض الصغيرة مرتفعا، بينما لا تزال الهياكل القائمة هشة وتعتمد بشدة على مقدمي الخدمات الخارجيين في مجال دعم الإدارة والإشراف.

55 - **تنويع مصادر الدخل الزراعية وغير الزراعية** - إن عنصر التنمية المجتمعية (بناء قدرات صندوق مشاركة المزارعين والمنظمات القروية *(الكافو)* يمثل فرصة لاختبار نماذج تنويع مصادر الدخل والمشروعات والتسويق على أساس تجريبي. وقد أوصى أصحاب الشأن بشدة بالاضطلاع بهذه الأنشطة. ومن المطلوب وجود عدد محدود ومختار بعناية من المستلزمات والتدخلات. فمن جهة كثيرا ما كان دعم أسواق المنتجات المتميزة في المقاطعات يؤدي إلى الإفراط في الإمدادات ومن ثم هبوط الأسعار، وهو أمر يجب تجنبه. ومن جهة أخرى فإن تحقيق أثر كبير لأي تدخلات يقتضي أن تقتصر هذه التدخلات على عدد من القطاعات الفرعية ذات الإمكانات الكبيرة. مثال ذلك أن محصول الكاشيو يعتبر خيارا جذابا لعدة أسباب هي: (أ) يمتلك 24 في المائة من الأسر الريفية مزارع للكاشيو؛ (ب) يوجد طلب دولي على هذا المنتج؛ (جـــ) توجد القنوات اللازمة لتسويقه في غامبيا نظرا لاقبال التجار من غينيا بيساو على شرائه. كما أنه من المستبعد أن تنهار الأسعار في السوق العالمية بسبب الزيادة الكبيرة في الإنتاج الوطني

للكاشيو. وهناك خيار آخر وهو الميكنة صغيرة النطاق لإنتاج الأرز وتجهيزه الذي يعتمد أساسا على اليد العاملة النسائية.

56 - **تدعيم منظمات المزارعين**، يعتبر أمرا ضروريا في ظل تحقيق الديمقراطية واللامركزية وتحرير الاقتصاد. ويمكن لرابطات المزارعين أن تقوم بدور نشط في هيكلة الإنتاج وقنوات التسويق (تنظيم مجموعات المنتجين، والإرشاد، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتحديد المشترين، ومراقبة عقود التسويق، الخ). ويجب أن تشترك أيضا بنشاط في تحديد متطلبات البحوث والإرشاد، كما يجب دعم قدراتها ومحو الأمية الوظيفي لأعضائها وتوفير التعليم الكافي لهم، إلى جانب تنظيم الجولات الدراسية الإقليمية، إلخ. وينبغي إيلاء الاهتمام بحقيقة مؤداها أن المجموعة المستهدفة من الصندوق كثيرا ما لا تكون ممثلة بالقدر الكافي في رابطات المزارعين القائمة. ويتعين تنسيق جهود الجهات المانحة نظرا لأن تقديم الدعم المباشر لمنظمات المزارعين أصبح موضوعا ساخنا في إطار مجتمع الجهات المانحة. وتعتبر معظم منظمات المزارعين منظمات حديثة العهد وذات قدرة محدودة على استيعاب الجوانب المالية.

57 - **نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز** – تشير عمليات المسح المحلية المحدودة إلى أن معدل انتشار الإيدز كان يتراوح في عام 1997 بين 1 في المائة و 4 في المائة مقارنة بنسبة 0.1 في المائة في عام 1990. ويمكن تنظيم حملة للتوعية بهذا المرض بين صفوف المجموعات المستهدفة المشتركة في مشروعات الصندوق الجارية والمقبلة. ويمكن إبرام عقود خارجية مع مقدمي الخدمات المحليين لتنفيذ هذه الحملة.

58 - تعتبر بحوث المواءمة أداة وليست هدفا استراتيجيا للصندوق، وسيشكل هذا العنصر جزءا من استراتيجية تنفيذ العناصر الأخرى.

جيم – النطاق وإمكانات إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

59 - سوف يعتمد تنفيذ المشروعات مستقبلا اعتمادا كبيرا على المنظمات غير الحكومية[8]، والمجموعات والمنظمات المجتمعية ورابطات المزارعين والوكالات المختصة والمؤسسات المالية ذات الخبرة والتي تضطلع بعمليات على مستوى القرى. وسوف يختار هؤلاء الشركاء على أساس خبراتهم وإمكاناتهم الخاصة، ثم يتم التعاقد معهم لتنفيذ أنشطة المشروعات. وإذا لم يتوفر القدر الكافي من المناهج الدراسية ومواد التدريب يجب تقديم المساعدة لتوفيرها. غير أنه يتعين على الصندوق أن يعزز إمكانات فقراء الريف أكثر من العمل على تدعيم إمكانات المنظمات غير الحكومية. كذلك يمكن لمنظمات المزارعين أن تعمل كشركاء وكجهات منفذة على المستوى الميداني مما يساعد على الإسراع بالعمليات التشاركية الموجهة لتلبية الطلبات. وقد أظهرت المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية قدرتها على تحسين إمكاناتها بسرعة.

60 - جرت العادة منذ فترة طويلة على أن تمارس المنظمات المجتمعية، أي *(الكافو)* عملها على مستوى القاعدة السكانية. وتتمتع هذه المنظمات متعددة الأغراض بهيكل قيادي مناسب وتلتزم بقواعد العضوية وتضع لنفسها أغراضا محددة. ويمكن للمشروع، بالاعتماد على هذه المنظمات، أن يساعد فقراء الريف بشكل مباشر على تنفيذ استراتيجية

[8] ينتمي 60 منظمة غير حكومية لاتحاد المنظمات غير الحكومية وهو منظمة تطوعية رئيسية أنشئت في عام 1983.

متوسطة الأجل تقوم على مبادئ المشاركة والاستدامة وفعالية التكاليف. وسيتولى الصندوق صياغة أنشطته المقبلة بناء على تجربة مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي والتوصيات المتعلقة بدور هذه المنظمات مستقبلا.

61 - من الموصى به إقامة التعاون مستقبلا مع الرابطة الوطنية للمزارعات التي تضم 72 رابطة مستقلة لمزارعات السمسم في جميع أرجاء البلاد. وتهدف هذه الرابطة إلى: (أ) زيادة إنتاج السمسم والترويج لعمليات التجهيز التي تحقق قيمة مضافة لهذا الإنتاج؛ (ب) دعم تنظيم مجموعات العون الذاتي؛ (جـ) تيسير الوصول إلى منافذ التسويق التي يعتمد عليها؛ (د) تعبئة المدخرات والائتمانات.

62 - كما يجب معاملة المنتدى الوطني للمزارعين كشريك حيث أن هذا المنتدى هو منظمة رئيسية تضم الرابطات المهنية (مزارعي الأرز ومربي النحل ومزارعي الكاشيو وصيادي الأسماك، الخ).

63 - يمول الصندوق منحة مساعدة تقنية لرابطة تنمية إنتاج الأرز في أفريقيا الغربية من أجل نشر استخدام سلالات الأرز الجديدة في أفريقيا. وتتعاون هذه الرابطة بالفعل مع برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة في هذا المجال. ويجري أيضا الإعداد لتقديم منحة مساعدة تقنية إلى المركز الدولي لمكافحة داء المثقبيات/ المعهد الدولي للبحوث الحيوانية من أجل دعم بحوث المواءمة في مجال الإنتاج الحيواني. ومن الموصى به إقامة تعاون وثيق مع هاتين المؤسستين في المستقبل.

دال – الفرص المتاحة لإقامة صلات مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

64 - بلغ مجموع المساعدات الخارجية التي قدمت إلى غامبيا في عام 1999 ما يعادل 92.3 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 66.5 دولار أمريكي للفرد مقارنة بمبلغ 63.7 مليون دولار أمريكي في عام 1998. وقدمت الجهات المانحة متعددة الأطراف مبلغ 62.8 مليون دولار أمريكي والجهات المانحة الثنائية مبلغ 16.2 مليون دولارأمريكي والمنظمات غير الحكومية مبلغ 13.6 مليون دولار أمريكي. واستخدم مبلغ 9.9 مليون دولار أمريكي، أي نحو 11 في المائة من مجموع المساعدات الخارجية لقطاع الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وأصبح الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي على رأس الجهات المانحة للمساعدات للقطاع الزراعي في غامبيا، لاسيما فيما يتعلق بالتمويل الريفي والزراعة في الأراضي المنخفضة.

65 - **مصارف التنمية والجهات المانحة العربية** - (منظمة البلدان المصدرة للنفط، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الكويت، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والجماهيرية العربية الليبية) تقوم بدور نشط في مجالات النقل وتنمية الموارد البشرية وقطاع الصحة.

66 - **الاتحاد الأوروبي** - ركز الاتحاد الأوروبي في إطار التجديد الثامن لموارد صندوق التنمية الأوروبي، على تحقيق اللامركزية (بناء القدرات وصندوق التنمية في المقاطعات في غامبيا والخصخصة) والتنمية الريفية، بما في ذلك تطوير سياسات الائتمانات الصغيرة وإصلاح قطاع إنتاج الفول السوداني، والبحوث الزراعية، والإرشاد، وتطوير البنية الأساسية الريفية، وإصلاح الطرق الريفية. وقام الاتحاد الأوروبي بدور قيادي في مساعدة الحكومة على تحقيق اللامركزية. وفى 1998، أنشئت رابطة تخطيط الخدمات الزراعية الإنتاجية من أجل بناء قدرات الجمعيات التعاونية

المحلية. وتم تمويل مشروع الائتمان المستقل ومشروع تنمية البذور. ويقدم الدعم، في إطار التجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الأوروبي (قرابة 47 مليون يورو عن الفترة 2003–2007) من أجل تطوير البنية الأساسية للنقل والتنمية الريفية (بما في ذلك تحقيق اللامركزية) ودعم هيئة السياحة في غامبيا، كما سيقدم الدعم (14 مليون يورو) لميزانية التعليم، ويساهم الدعم المقدم لبرنامج تحقيق اللامركزية للتنمية الريفية في تمويل شبكة الرابطات القروية للادخار والائتمان منذ عام 1994 (التجديدان 7 و 8 لموارد صندوق التنمية الأوروبي) ولكن هذا الدعم يتلاشى تدريجيا. ولا توجد خطط للتدخل المباشر في قطاع تمويل القروض الصغيرة مستقبلا نظرا لأنه لا يدخل ضمن الأنشطة الأساسية للبرنامج، ولكن البرنامج قد يشترك في تمويل مشروعات ائتمانية.

67 - **البنك الدولي**، قام، من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، بمساعدة غامبيا في تهيئة بيئة اقتصادية كلية وقطاعية سليمة. وتتألف الحافظة الحالية من ستة مشروعات يبلغ مجموع قيمتها 99 مليون دولار أمريكي: (أ) البرنامج التشاركي للصحة والسكان والتغذية؛ (ب) القطاع التعليمي الثالث؛ (جـ) تخفيف وطأة الفقر وبناء القدرات؛ (د) الاستجابة السريعة لمرض الإيدز؛ (هـ) بناء خدمات الإدارة الاقتصادية؛ (و) برنامج المدخل الجديد. ويعتبر الصندوق والبنك الدولي شركاء تاريخيين في مشروعين لتقديم الخدمات الريفية (المشروع الثاني للتنمية الزراعية ومشروع الخدمات الزراعية) ويقومان منذ عام 2000 بتقدير مدى الحاجة إلى برنامج جديد للتنمية الريفية.

68 - **منظمة الأغذية والزراعة**، تقوم من خلال البرنامج الخاص للأمن الغذائي بدور نشط في تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي وإدارة المياه. والهدف من ذلك هو زيادة الأمن الغذائي من خلال إنتاج سلالات المحاصيل والحيوانات قصيرة الدورة الإنتاجية. ويركز مشروع تنمية الإنتاج البستاني والحيواني في الأراضي المحيطة بالمناطق الحضرية الذي تتولاه منظمة الأغذية والزراعة على تنويع الإنتاج (الألبان ومحاصيل البساتين) فيها. وتقدم المنظمة الدعم لبرنامج الإحصاء الزراعي وبرنامج مساندة القطاع الريفي واستراتيجية البحوث الزراعية والخطة الرئيسية للإنتاج الحيواني.

69 - **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، مول البرنامج مشروع الأمن الغذائي الأسري/ تخفيف وطأة الفقر. وستتولى وكالات الأمم المتحدة التي لها مكاتب إقليمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي) تنسيق برامجها وتحقيق التوافق بين جميع التدخلات ذات الصلة بالفقر وبين المرحلة الثانية من برنامج تخفيف وطأة الفقر.

70 - **مصرف التنمية الأفريقي**، يركز مساعداته على البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية (وبصفة أساسية على حصول الفئات الضعيفة على الخدمات الصحية والتعليمية) وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتنمية المشروعات الصغيرة وتحسين الإدارة. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي يشترك المصرف في تمويل برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة كما مول تكاليف إعداد دراسة عن تنمية الإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى تمويل مشروع تنمية الأرز المروي الذي يتولى المزارعون إدارته والذي يهدف إلى تدعيم المخططات السابقة في إطار مشروع تنمية الأرز ومشروع التحكم في المياه على النطاق الصغير ومشروع أصحاب الحيازات الصغيرة في جاهالي وباتشار. وفى يونيو/حزيران عام 2002 تم إيفاد بعثة استشكافية لاعداد مشروع للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه. وسوف يشكل هذا المشروع المرحلة الأولى من برنامج سوف يستمر 15 سنة على الأقل. وقد تم تحديد مستجمعات المياه التي ستشمل المشروع في

مقاطعتي الضفة الشمالية والغربية للنهر. وسوف يكون هذا المشروع تكملة لبرنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة وتقدر تكلفته بنحو 11.6 مليون دولار أمريكي.

71 - تمول **الوكالة الألمانية للتعاون التقني** أنشطة المركز الدولي لمكافحة داء المثقبيات كما تمول ممارسات الإدارة المستدامة لتحسين نوعية وإنتاجية الغابات الطبيعية.

72 - **إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)**، ستدعم تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تخفيف وطأة الفقر مع إيلاء اهتمام خاص إلى: (أ) استعراض النفقات العامة؛ (ب) رصد أنشطة البرنامج؛ (جـ) التعليم (التعليم الأساسي للجميع ونوعية التدريس).

73 - **التحالف الأيرلندي**، يقدم الدعم للاتحادات الائتمانية.

74 - إن أنشطة معظم الجهات المانحة تكمل أنشطة الصندوق. ولذلك لا بد من توافر التشاور والتنسيق العريض بينهم بشأن تطوير تمويل القروض الصغيرة (التحالف الأيرلندي، مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية، وهكذا). ويهتم الاتحاد الأوروبي بالمشاركة في تمويل أنشطة تمويل القروض الصغيرة. وقد دأب الصندوق منذ وقت طويل على التعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي في غامبيا، وكان مناخ التعاون معهما إيجابيا دائما. ويشترك الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي حاليا في استكتشاف فرص العمل المشترك في مجال الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والتنمية الريفية. وينبغي استكشاف أوجه التكامل بين عنصر البنية الأساسية الذي يتولاه الاتحاد الأوروبي وأنشطة الصندوق في الأراضي المنخفضة نظرا لأن الوصول المادي إلى الأسواق يعد شرطا مسبقا لنجاح أنشطة الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه. وسوف تراعى الدروس المستفادة من أنشطة منظمة الأغذية والزراعة ومصرف التنمية الأفريقي في مجال الإنتاج الحيواني وتنويعه. وسوف تكون الحملة التي يشنها الصندوق للتوعية بأمراض الإيدز على مستوى القاعدة السكانية مكملة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك لنقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز والبنك الدولي في هذا المجال.

هاء – مجالات الحوار بشأن السياسات

75 - ينبغي أن يقتصر الحوار بشأن السياسات على المجالات التي يتولى فيها الصندوق دورا قياديا:

- سياسة تمويل القروض الصغيرة: دور المصرف المركزي بما في ذلك: (أ) تعزيز وحدة تمويل القروض الصغيرة في المصرف المركزي، حيث أن هذه الوحدة تتولى مراجعة حسابات الرابطات القروية للادخار والائتمان ولكنها لا تقدم لها الخدمات المالية الأخرى؛ (ب) وضع السياسات الوطنية الخاصة بالائتمانات الصغيرة حيث أن النظم الأكثر صرامة تسهم في استدامة عمل جميع المؤسسات المالية؛ (جـ) إقناع الحكومة بالحاجة إلى تنظيم المبادرات التي تستهدف تلبية طلبات هذا القطاع بشكل أكثر دقة؛

- الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه وتنفيذ الخطة الرئيسية للأراضي المنخفضة التي سيضعها برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المخفضة، كما ستبحث قضايا أخرى ذات صلة مثل: (أ) حيازة الأراضي،

بما في ذلك حصول النساء على حقوق الملكية؛ (ب) سياسة تسويق الأرز (حواجز الاستيراد والضرائب)؛ (جـــ) سياسة المدخلات الزراعية ودور الحكومة في توزيع الأسمدة (المنحة اليابانية رقم KR2) مما قد يؤثر على الاستثمارات من القطاع الخاص. وينبغي أن يكون اعتماد الخطة الرئيسية هو نقطة البداية لعملية مكثفة للتخطيط المنسق بين الجهات المانحة ومستخدمي الأراضي المنخفضة (المزارعون، العاملون في مجال السياحة وحماية البيئة) والحكومة.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

76 – سوف تتألف الحافظة القطرية في السنوات العشر المقبلة من مشروعين، كحد أقصى، يتضمنان عناصر مختلفة.

77 – أدت الهياكل الإبتكارية لإدارة مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي وبرنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة إلى تحسين مستوى إدارة المشروعات، وسوف يتم الحفاظ على هذا المستوى. وينبغي تعزيز الإمكانات الإدارية للمشروعات من خلال التدريب، كما يتعين الحفاظ على أنشطة التعاقد من الباطن مع مراقبة فعالية تكاليفها عن كثب.

78 – ستصبح إدارات ومجالس المقاطعات، من خلال تحقيق اللامركزية، شركاء أكثر أهمية في الأجل المتوسط، وينبغي إشراكها في مراحل التخطيط والتنفيذ. وتم اعتماد الإطار القانوني لتحقيق اللامركزية، ولكن تمويل الهيكل اللامركزي لن يكون قبل نهاية عام 2003. وتعتبر أنشطة الصندوق لدعم المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة، بما يسمح لها بالقيام بدورها كاملا، تكملة لأنشطة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

زاي – الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل المستمر

79 – من المقرر إنتهاء تنفيذ مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2005 وقد بلغت نسبة المبالغ المصروفة من القرض 50 في المائة في منتصف مدة المشروع. ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة في 30 يوليو/ تموز 2004، ويعتبر صرف مبالغ قرض البرنامج متأخر قليلا عن مواعيده.

80 – بالنظر إلى نمو واستقرار الاقتصاد الكلي في غامبيا، واعتماد الحكومة لاستراتيجية الحد من الفقر/ المرحلة الثانية من استراتيجية تخفيف وطأة الفقر، والعملية الجارية لتحقيق اللامركزية والديمقراطية، فقد أصبحت الظروف القائمة مواتية لمواصلة أنشطة الصندوق في العقد القادم. وبغية الحد من الفقر في المناطق الريفية ستخصص موارد كافية لتعزيز قدرة السكان وتحسين استخدام الموارد القائمة. ويمكن تعزيز ومواصلة مبادرات الصندوق الناجحة في مجالات: (أ) تمويل القروض الصغيرة؛ (ب) تنمية زراعة الأرز في الأراضي المنخفضة، بما في ذلك التنمية في مناطق المرتفعات المجاورة؛ (جـــ) تنويع الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وسوف يعتمد تنفيذ المشروعات مستقبلا اعتمادا كبيرا على المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ورابطات المزارعين والمؤسسات المالية ذات الخبرة والتي تمارس عملياتها على مستوى القرى.

81 - من المقترح تصميم المشروعين بحيث تبلغ مدة تنفيذهما ما بين سبع وثماني سنوات مع البدء بعدد محدود من الأنشطة الأساسية التي أثبتت قدرتها على حفز الطلب، مثل التنمية المتكاملة لمستجمعات المياه مع البدء بالتنمية في الأراضي المنخفضة، وتقديم الائتمانات الصغيرة، والتنمية المجتمعية، وتقديم الخدمات الريفية وتنويع الإنتاج. وأدت الهياكل الإبتكارية لإدارة مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي إلى تحسين إدارة المشروع، وسوف يتم الحفاظ على هذا المفهوم وتحسينه في المستقبل.

82 - سوف تتألف الحافظة القطرية في السنوات العشر القادمة من برنامجين قطريي النطاق كحد أقصى. وسوف يكون هذان البرنامجان بمثابة متابعة لبرنامج التنمية في الأراضي المنخفضة ومشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمع المحلي. ويمكن للبرنامج الأول أن يشمل إدارة الأراضي المنخفضة والتنمية في المرتفعات المجاورة لها. ويمكن أن يشمل البرنامج الثاني تقديم التمويل الريفي (الائتمان والادخار، والمبادرات المجتمعية وتنويع الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وتنفق مشروعات الصندوق في غامبيا حاليا 1.6 مليون دولار أمريكي في السنة (من قروض الصندوق فقط). وتتضمن الاستراتيجية متوسطة الأجل المقترحة الحفاظ على المستوى الحالي للإقراض. ويعني ذلك تقديم مساعدة مالية قدرها 15 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات السبع أو الثماني القادمة للمشروعين.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

THE GAMBIA

Land area (km² thousand) 2001 1/	10
Total population (million) 2001 1/	1.34
Population density (people per km²) 2001 1/	134
Local currency	Dalasi (GMD)

GNI per capita (USD) 2001 1/	320
GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	3
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	1 a/
Exchange rate: USD 1 =	GMD 0.053

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	3.1
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	38
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	14
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	91
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	53
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2001 1/	0.68
Female labour force as % of total 2001 1/	45
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	82 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	62
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 614
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	19 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	17 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	4 a/
Physicians (per thousand people) 2001 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 3/	62
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	80-94
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	37
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	35 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2001 1/	35 a/
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	153
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	1 286
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	23
Forest area as % of total land area 2000 1/	48
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	1

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	390
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1981-1991	3.6
1991-2001	3.5
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	40
% industry	14
% manufacturing	5
% services	46
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	15
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	84
Gross domestic savings (as % of GDP)	1
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	9
Merchandise imports 2001 1/	200
Balance of merchandise trade	-191
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	n/a
after official transfers 2001 1/	-53
Foreign direct investment, net 2001 1/	n/a
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2001 1/	489
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	69
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	4
Lending interest rate (%) 2001 1/	24
Deposit interest rate (%) 2001 1/	13

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000

LOGICAL FRAMEWORK

Intervention Logic	Objectively Verifiable Indicators	Source of Verification	Assumptions
Goal: Reduce poverty and improve human welfare in rural areas	Percentage of rural population below poverty line Human Development Index indicators: Life expectancy at birth Enrolment rate in primary education GDP per capita	National Household Poverty Survey Demographic census Education statistics Specific surveys	**Pre-conditions:** Political stability is ensured Macroeconomic growth of at least 6%
Purpose 1: Strengthened capacity of the rural poor and their organizations	Rural community-based organizations have an improved capacity to identify their needs and to develop social and economic activities Growing role of associations in marketing inputs and outputs and in agricultural services supply Farmers associations impact agricultural policy	Mid-term review and evaluation of IFAD programmes Specific surveys	
Purpose 2: Improved level of agricultural income and food security in rural areas	Higher value of agricultural commodities produced and marketed Higher agricultural yields Higher daily intakes of calories and proteins Less households living below the poverty line	Agricultural production statistics Import statistics National Household Poverty Survey Specific surveys	Agriculture policy is implemented according to PRSP objectives (pro-poor and pro-rural focus of PRSP is respected) PRSP is financed and implemented according to plan
Purpose 3: Reduced vulnerability to major threats on rural livelihoods	Crop production depends less on weather Diversification of agriculture with development of new niche markets Creation of employment in agro-processing and income-generating activities	Mid-term review and evaluation of IFAD programmes Specific surveys	
Output 1: Rural poor have improved access to rural services offered by sustainable institutions	Growth of the VISACA network Policy changes	Report of the Central Bank of The Gambia	Stable currency
Output 2: More poor farmers are involved in profitable improved rice cultivation, combined with activities in adjacent uplands	Hectares of swamp rice developed Incremental production and yields	Agricultural statistics Mid-term review Impact surveys	No further decrease in the international price of rice
Output 3: Improved agricultural productivity	Yield increase	Agricultural statistics	
Output 4: More diversified agriculture and increased marketed share of production	Niche markets developed by poor farmers Growth of income-generating activities	Agricultural statistics Mid-term review Impact surveys	
Output 5: Empowered farmers organizations	Activities of farmers associations	Annual report of farmers associations	

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
DOSA	DOSA determined to implement the agricultural component of PRSP Technical staff with a knowledge of the country, smallholders and sector needs Staff with experience in implementing projects dealing with smallholders and community-based associations	Research and extension are weak despite huge investments in the past Lack of physical resources prevents DOSA from fulfilling its role DOSA's share of the Government budget is low Weak research and extension services Ongoing decentralization process might reduce efficiency of administration during the transition period Agricultural component of PRSP has been not elaborated and adopted yet	DOSA is preparing a rural strategy paper Large consensus on the effectiveness of the LADEP and RFCIP approach	Move of the best human resources to the private sector, NGOs and other public administration departments or to emigration
Department of State for Finance and Economic Affairs	Determined to implement the SPA-II	Implementation of SPA-II depends partially on external financing	Heavily Indebted Poor Countries initiative, as well as the PRSP. create good conditions for a pro-poor development process Macroeconomic stability	Difficulty in retaining qualified staff
NGOs (national)	Rural NGOs have a good knowledge of needs of local communities Used to participative approaches Willingness to learn rapidly	Insufficient coverage of the territory by few reliable and strong NGOs Insufficient competition among NGOs	Decentralization offers opportunities to CBOs and NGOs Donors agree to use NGOs for project implementation	Creation of unsustainable systems following withdrawal
NGOs (international)	Technical and financial capacity and willingness to help the Government pursue its PRSP objectives	Few organizations oriented towards rural development	SPA-II presents a straightforward Government strategy to improve livelihoods of the poor that is in line with strategies of international NGOs	
Private sector (national)	Good knowledge of investment opportunities in the country	Limited economies of scale in agro-industry Limited protection against low international market prices (rice, poultry, eggs, dairy, etc.)	New economic environment conducive to assumption of a leading role in the economy New areas for investment in accordance with Government objectives of diversifying production	Lack of sufficient investment opportunities that favour the poor
Private sector (foreign investors)		Limited interest in agricultural subsectors that are of interest to the poor Limited economies of scale vis-à-vis neighbouring countries		The agricultural sector is not a priority

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

IFAD's Strategic Framework	Regional Strategy	The Gambia COSOP
IFAD's strategic framework includes three strategic objectives: ⇒ *Strengthening the capacity of the rural poor and their organizations* ⇒ *Increasing access to financial services and markets* ⇒ *Providing equitable access to productive natural resources and technology*	*IFAD's regional strategy is comprised of four strategic objectives (SOs):* ⇒ *SO#1: Strengthen the capacity of the rural poor and their organizations and improve the pro-poor focus of rural development policies and institutions* ⇒ *SO#2: Raising agricultural and natural resource productivity and rural incomes* ⇒ *SO#3: Increase rural incomes through improved access to financial capital and markets* ⇒ *SO#4: Reduce vulnerability to major threats to rural livelihoods* *The regional strategy has three cross-cutting themes:* ⇒ *Investing in women* ⇒ *Enhanced participation* ⇒ *Building on indigenous knowledge*	**Strategic Objectives** **SO#1:** IFAD will support the strengthening and empowerment of farmers organizations and community-based self-help groups to plan and manage their lowlands and uplands, develop and run sustainable microfinance institutions and networks, improve their living conditions and work together. **SO#2:** IFAD will support growth in agricultural production through the promotion and dissemination of adapted technologies designed to increase rice productivity and the productivity of a variety of diversified crops selected on a market-driven basis. **SO#3:** IFAD will support the development and consolidation of rural microfinance institutions through the strengthening of the VISACA network. IFAD will also seek to improve marketing channels, market information and commodity-market organization. **SO#4:** IFAD will support the development of a community-based awareness campaign on HIV/AIDS. **Cross-Cutting Themes** ⇒ **Women:** IFAD will ensure that its future programme will focus on a better understanding of the livelihood systems of men and women and design interventions that respond to people's varying needs, especially those of vulnerable women and youth. ⇒ **Participation:** Community participation will be the core of IFAD's intervention strategy. Participatory rural appraisal exercises will occur at project design and in planning project activities during implementation. A participatory monitoring and evaluation system will be set up to involve beneficiaries in monitoring and the generation of feedback on the effectiveness and relevance of project interventions.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementary/Synergy Potential with IFAD
European Union	Support for the cotton subsector	Upper River, Lower River and Central River divisions	2001-02	
	Autonomous credit project	Nationwide	8th EDF, until 2002	Complementary
	Reform of the groundnut sector	Nationwide	8th and 9th EDF	Complementary
	Agricultural research (ITC) and extension			Complementary
	Rehabilitation of feeder roads		8th and 9th EDF	Pre-condition
	Decentralization process	Nationwide	8th and 9th EDF	Complementary
	Seed project		8th EDF	Complementary
World Bank	Heavily Indebted Poor Country initiative(agriculture, education, health)		Ongoing	Complementary
UNDP	Household Food Security/Poverty Alleviation Project	Nationwide	Completed	Basic information
Inter-American Development Bank	National Seed Development Project	Nationwide	In preparation	Strong
AfDB	Livestock development study	National	2000-01	Synergy
	Farmer-managed irrigated rice development project (to consolidate the previous rice-development schemes of the Rice Development Project, the Small-Scale Water Control Project and JPSP	Central River Division, north and south	In preparation	Strong
	Integrated Watershed Management Project	Western, Lower River, North Bank divisions	In preparation	Strong
German Agency for Technical Cooperation	ITC (livestock)	Nationwide	Ongoing	Strong
	Natural forests		Ongoing	
IFAD	LADEP	Nationwide	Ongoing (1997-2004)	
	RFCIP	Nationwide (rural finance support) Lower River and Central River divisions (agricultural support and *kafo* capacity-building)	Ongoing (1999-2006)	
FAO, Commonwealth, Inter-American Development Bank, Italy	Special Programme for Food Security (intensification, diversification, water management)	National	1997-2004	Strong
FAO	Peri-Urban Horticulture and Livestock Development Project			Strong
	Agricultural census	Nationwide		Basic information
	Agricultural research strategy	Nationwide		Basic information
	Formulation of a rural-sector support programme	Nationwide	In preparation	Strong
Kuwait Fund	Rice Development Project for Central River Division-north (enhance rice production through tidal and pump irrigation)	Central River Division-north	2002-07	Strong

APPENDIX VI

PROFILES OF PROJECT IDEAS

1. The key thrust of future IFAD interventions will consist in: (a) the consolidation and continuation of successful IFAD initiatives (microcredit, community-initiated self-help groups, lowland rice development) through new loans, (b) the inclusion of innovative components tested during previous pilot trials, (c) pilot trials to test new approaches (rural enterprise development, diversification and marketing) and (d) the strengthening of farmers organizations and CBOs. These choices have been validated by a stakeholder workshop. IFAD will focus its efforts on activities which show a potential for scaling up and in which IFAD can provide leadership. Strategic partnerships with other donors are part of this strategy.

2. There are opportunities for innovation and project intervention in: (a) rural finance, where IFAD could offer nationwide support to boost the slow, organic growth of the VISACAs, with a focus on capacity-building, the integration of VISACA networks, the formation of an apex body, support for the regulatory effort of the Government, and donor coordination; (b) integrated watershed management; this option implies the further development of rice cultivation in the lowlands and the building up of complementary interventions around this main objective, including the development of adjacent uplands and related on-farm diversification and community development and (c) the testing of models of rural enterprise and rural marketing that can contribute to income diversification.

3. It is proposed that two projects be designed with an intervention period of seven-eight years and starting with a limited number of core activities that have proven ability to generate high demand: integrated watershed development, beginning with lowland development, microcredit, community development, rural services and diversification.

Project Idea 1: Integrated Watershed Management

4. The overall objective is to reduce poverty and improve human welfare in rural areas of The Gambia. Specific objectives are to tackle the following causes of rural poverty: (a) yield fluctuation due to weather, (b) poor agricultural productivity and (c) poor access to productive assets (land, water) and poor and decreasing soil fertility (yields, erosion, poor crop husbandry and so on). The outputs required to reach these specific objectives are: (a) the expansion of lowland rice cultivation with a low-risk profile, combined with activities in the adjacent uplands, (b) enhanced agricultural productivity through the gradual improvement of traditional agricultural practices and (c) higher labour productivity during production and following harvests. LADEP has successfully intervened in the lowlands through water management, tidal-access and extension activities. One option would be to develop rice cultivation in the lowlands and to build the complementary interventions around this main objective, including through the development of the adjacent uplands, microfinance, diversification and community development. The target groups are rural households and communities affected by poverty. The lowland master plan to be developed by LADEP in coming years will be the basis for the identification of intervention areas in the lowlands. Rural finance activities will be organized at the national level.

Project Idea 2: Diversification and Rural Finance

5. The overall objective is to reduce poverty and improve human welfare in rural areas of The Gambia.

6. Specific objectives are: (a) an improvement in the level of agricultural incomes and food security in rural areas and (b) the strengthened capacity of the rural poor and their organizations. The outputs required to reach these specific objectives are: (a) enhanced rural microfinance services, (b) diversified agricultural production and increased marketed share, (c) the diversification of off-farm

activities, (d) higher labour productivity in production and following harvest and (e) the empowerment of farmers organizations and rural communities. The activities required are organized into three components: (a) rural and microfinance development, (b) community-development and (c) the diversification of on and off-farm activities.

7. **Rural microcredit**: At the end of the RFCIP, the existing structure will still be fragile and dependent on external service providers for coaching and capacity-building. The stakeholder workshop formulated the future direction of the rural finance component as follows:

(a) with respect to the VISACA network, a further consolidation of current activities: (a) coaching, capacity-building and the empowerment of management, (b) the integration of the five VISACA networks that have been created by the five service providers and of the linkages with other groups, (c) this integration should be combined with a stepwise process of the formation of an apex body, and (d) the rehabilitation of VISACAs and the creation of new VISACAs where necessary;

(b) a strong need for short, medium and long-term credit schemes, which should foster rural enterprise development and income-generating activities; a pilot activity could be developed to test the effectiveness and sustainability of adapted financial products and services and

(c) with respect to regulation: (a) continued support for the Central Bank of The Gambia, and (b) the preparation of a national microcredit policy document (if one is not available).

8. **Diversification on and off-farm and community development**. This component is a continuation of the *kafo* component within RFCIP and includes the preparation of new intervention packages in order to tackle problems in diversification, the development of marketing channels and niche markets, and the small-scale processing of crops. The demand-driven approach should guarantee that: (a) oversupply is avoided in specific marketing channels and (b) farmers can themselves identify opportunities and agree to share production and market risks.

9. Within this component, the strengthening of farmers associations should receive attention. The COSOP validation workshop participants identified the following roles for these associations: (a) a real ownership role through full participation in the design, implementation, monitoring and evaluation of activities, (b) an advocacy-promotion role through information, education and communication strategies and (c) a consultative and management role. Stakeholders identified the following activities for strengthening their associations: (a) functional literacy, (b) adequate member education and (c) study tours or exchange visits. An apex-formation of associations could be supported. The financial absorption capacity of these types of activities is limited unless capacity-building is included.

10. The role of farmers' organizations in the development of marketing channels, as seen by stakeholders, should be to: (a) develop a mechanism or device through which they can provide reliable information (local and international) on prices and markets; (b) provide specialized extension workers (to be trained); and (c) lobby for farmers' interests (product promotion and pricing).